أثر الأزمات الإقتصادية العالمية

على تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر

(دراسة فى الفترة ٢٠١٣- ٢٠٢١)

الدكتور

أيمن أحمد على عبد الغفار

وكيل كلية الحقوق لشؤن التعليم والطلاب

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد

كلية الحقوق – جامعة أسوان

مقدمة

أولا: موضوع البحث وأهميته

فى ظل كثرة الأزمات العالمية الحديثة تتنافس معظم دول العالم للحصول على اكبر نصيب ممكن من تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر من اجل حل المشكلات التى تواجهها وأثرها على المؤشرات الإقتصادية من معدلات البطالة ، التضخم ، حجم الدين العام ، وغيرها من المؤشرات الإقتصادية الريئيسة ، ولقد أحدثت هذه الأزمات تأثير متفاوت على كافة الدول ليست الدول المسئولة عن اندلاع هذه الأزمة فقط ، بل تأثرت الدول النامية بصورة أكثر شدة، فالجميع تحمل ثمن هذه الأزمات ، فأزمة الحرب الروسية الأوكرانية تأثرت بها معظم دول العالم ، حيث أدت إلى إرتفاع أسعار السلع والخدمات وخاصة السلع الغذائية والإستراتيجية، كما ترتب على استراتيجية التباعد الإجتماعى كوسيلة للحد من إنتشار فيروس كورونا تباطؤ عجلة الإنتاج بداية من إنتاج المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية المختلفة وحتى وحدات إنتاج السلع النهائية وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على عمليات التبادل التجارى التى تشمل سلاسل التوريدات مرورا بتجارة الجملة وتجارة التجزئة وبالتبعية ينخفض الإنتاج المحلى ويدعم ذلك الإنخفاض إنخفاض الطلب على الإنتاج [1] ، وكل ذلك أثر بالسلب على تدفقات الإستثمار الأجنبى الماشر.

وعند نشوب أزمة اقتصادية في الدول المتقدمة فإن الحكومات تتدخل بضخ الأموال لتوفير السيولة مما يساعد على تنشيط السوق، والتخلص من حالة الركود ، وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الاجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي أدى دورا هاما فى دعم نمو اقتصاديات الدول النامية ، لاسيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة فى حجم التدفقات الاستثمارية و التى احدثت تغيرات طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي من خلال

[1] د.محرم صالح الحداد ، ظريف توفيق جيد ، دور الدولة في معالجة التداعيات الإقتصادية لأزمة كورونا ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، السنة ٢٧ ،نوفمبر ٢٠٢٠ ، ص ٢٠.

الاتجاة نحو اقتصاد السوق فى معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة و الاستثمار , فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول فى التكامل الاقتصادي العالمي.[١]

وفي القرن التاسع عشر تركزت هذه الاستثمارات خلال فترات الاستعمار فى قطاعات المعادن و الزراعة و الخدمات العامة، وقد شهدت بدايات القرن العشرين تطوير جزء كبير من البنية الاساسية فى مختلف انحاء العالم من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر بما فيها الطاقة الكهربائية و الاتصالات السلكية و اللاسلكية، وبحلول عام ١٩١٤ كان الرصيد العالمي المتراكم من الاستثمار الاجنبي المباشر يقدر بحوالي ١٥ مليار دولار، وكانت المملكة المتحدة حينذاك المصدر الاكبر للاستثمار تليها الولايات المتحدة الامريكية ومن ثم المانيا[٢] .

وتبرز أهمية هذا البحث في التعرف على أثر الأزمات الإقتصادية العالمية ومنها أزمة كورونا ، وأزمة الحرب الروسية الأوكرانية على تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر. كما تتضح أهمية هذا البحث في التعرف على انعكاسات الأزمات الإقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الواردة إلى مصر، والسياسات التى نهجتها الدولة المصرية للحد من أثار هذه الأزمات على المؤشرات الإقتصادية الرئيسة.

ثانيا : إشكالية البحث :

تتمثل إشكالية موضوع البحث فى الإجابة على السؤال التالى : ما هو أثر الأزمات الإقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية بصفة عامة وعلى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الواردة إلى مصر بصفة خاصة .

---

[١] د.حسان خضر ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، تعاريف وقضايا ، مجلة جسر التقنية ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية فى الاقطار العربية ، تصدر عن المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ٢٠٠٤ ، ص ٣

[٢] د.حسان خضر ، المرجع السابق ، ص ٤

ثالثا: منهج البحث

اعتمد الباحث على المنهج التحليلى بجمع البيانات والمعلومات الخاصة بانعكاسات الأزمات الإقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ومعالجتها بطريقة علمية ، كما اعتمد الباحث على المنهج الوصفى لوصف حالة الواقع الذى تعيشه معظم دول العالم النامية والمتقدمة من أزمات عالمية وأثرها على تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر، والسياسات التى نهجتها الدولة المصرية للحد من آثار هذه الأزمات.

رابعا: خطة البحث

سوف نقوم بتقسيم خطة البحث على النحو التالى:

المبحث الأول : ما هية الاستثمار الاجنبي المباشر

المطلب الأول : المقصود بالاستثمار الاجنبي المباشر

المطلب الثانى : الفرق بين الاستثمار الاجنبي المباشروغير المباشر

المبحث الثانى : انعكاسات أزمة كورونا على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر حسب المنطقة .

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة قبل أزمة كورونا خلال الفترة من(٢٠١٣-٢٠١٨) .

المطلب الثانى: أثر أزمة كورونا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من (٢٠١٩-٢٠٢٢)

المبحث الثالث: انعكاسات الأزمات الإقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الواردة إلى مصر

المطلب الأول: أثر الأزمات الإقتصادية العالمية على تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر الواردة إلى مصر

المطلب الثانى: سبل الحد من تأثير الأزمات الإقتصادية العالمية على المؤشرات الإقتصادية الريئيسة فى الإقتصاد المصرى .

المبحث الأول

ما هية الاستثمار الاجنبي المباشر

سوف نقسم هذا المبحث إلى المطالب التالية :

المطلب الأول : المقصود بالاستثمار الاجنبي المباشر وأهميته .

المطلب الثانى : الفرق بين الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر.

المطلب الأول

المقصود بالاستثمار الاجنبي المباشر وأهميته

تعددت التعاريف الخاصة بالاستثمار لدى الكثير من الاقتصاديين و المنظمات الدولية و المؤسسات المالية إلا ان هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابة ، فالاستثمار يقوم على التضحية باشباع رغبة استهلاكية خاصة وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار وذلك املا فى الحصول على اشباع اكبر فى المستقبل[1].

[1] د. محمد الكلاوي ، سياسة الاستثمار فى الجزائر وخدمات التنمية ، رسالة دكتوراة ، منتديات الوزير ، ٢٠٠٨ ، ص ٢ – ٨

ويقصد بالإستثمار إستخدام المال لإنشاء مشروع إستثمارى أو توسيعه أو تطويره أو تمويله أوتملكه أو إدارته بما يسهم فى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للبلاد [١] ، وهو الجزء من الناتج القومى الذى لم يستخدم فى الإستهلاك الجارى لسنة معينة ، وإنما تم إستخدامه فى الإضافة إلى رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية لزيادة قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات [٢] ، كما يقصد بالإستثمار الأجنبى إنتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق ربح للمستثمر بما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية فى الدول المضيفة [٣] ، وإذا إنتقلنا إلى تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر نجد أنه يعرف بانه توظيفات اجنبية غير وطنية فى موجودات رأسمالية ثابتة فى دولة معينة[٤]، كما يعرف بأنه الإستثمار الذى يفضى إلى علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة وحقوق للمستثمر الأجنبى فى فرع أجنبى قائم فى دولة مضيفة حيث يكون مالكا لجزء من المشروع أو كله فضلا عن قيامه بإدارة المشروع المشترك [٥].

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة على انها الاستثمارات فى مشروعات داخل دولة ما ، ويسيطر عليها المقيمون فى دولة اخري ، وقد اوضح صندوق النقد الدولي فى مجال تعريفه لهذه الاستثمارات المباشرة انه يجب ان تزيد حصة المستثمرين الاجانب عن ٥٠ % من رأس المال ، او يتركز ٢٥ % فأكثر من الاسهم فى يد شخص واحد او جماعة واحدة منظمة من المستثمرين بما يترتب علية ان تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع[٦].

---

(١) د. محمد على سويلم ، شرح قانون الاستثمارقم ٧٢لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية فى ضوء الفقه والقضاء دراسة مقارنة ، طبعة أولى ، المصرية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨م ، ص ٢٨.

(٢) د. إيناس محمد الجعفراوى ، أهم محددات دالة الإستثمار للصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨) دراسة تحليلية قياسية ،مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٢٧، العدد ٨٢- نوفمبر ٢٠٢٠ ، ص١٧٢.

(٣) د. صفوت عبدالسلام عوض الله ، نظرية إنتقادية للسياسة التشريعية المصرية في مجال الإستثمار ونقل التكنولوجيا ، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية ، جامعة عين شمس ،٢٠٠٢م ، ص ٣٢٦.

(4)Unctad , world investment report , 1995 , new york

(٥) د. مبطوش العلجة ، واقع وآفاق الاستتثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١) ، مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠١٣ العدد ٥١٠ السنة مائة وأربعة ، ص ٤١٨.

(٦) على عبد الوهاب ابراهيم ، الاستتثمار الاجنبي المباشر واثرة على التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤ – ١٩٩٠ ، رسالة ماجستير ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص ١٦

اما منظمة التجارة العالمية فتؤكد بأنة الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر فى دولة ما (الدولة الام) بامتلاك موجودات فى دولة اخري (الدولة المضيفة) مع وجود النية فى إدارة تلك الموجودات[١].

ويعرف بنك فرنسا الاستثمار الاجنبي المباشر على انه (احتجاز نسبة معتبرة من رأس المال مانحا لمستثمر مقيم حق النظر فى تسيير مؤسسة اجنبية مستثمرة (المشاركة تساوي او تفوق ١٠ %) [٢].

كما يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر على انه استثمار طويل الاجل يقوم به افراد ومؤسسات اعمال فى اصول مؤسسات او شركات الفروع في البلد المضيف بشكل يعكس سيطرة المستثمر الاجنبي بدرجة معينة على إدارة تلك الشركات فى البلد المضيف[٣].

وعرفه البعض الآخر من الفقه بأنه الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الاجنبي لجزء من او كل الاستثمارات فى مشروع معين ، هذا بالاضافة الي قيامة بالمشاركة فى إدارة المشروع مع المستثمر الوطني فى حالة الاستثمار المشترك او سيطرته الكاملة على الادارة و التنظيم فى حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار ، فضلا عن قيام المستثمر الاجنبي بتمويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجية والخبرة الفنية فى جميع المجالات الي الدول المضيفة[٤].

---

(١) د.صلاح كريم عبد الحسن ، د. هناء قاسم السامراني ، حلقة نقاشية حول الاستثمارات الاجنبية و الاخطار ، بيت الحكمة ، بغداد ١٩٩٨ ، ص ١

(2) Jean Louis mucchieli , multinationals et mondialisation , edition du seail, mai 1998, paris , p. 47

(٣) د. يوسف مسعداوي ، تيسير مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر مع اشارات لحالات بعض الدول العربية ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، العدد الثالث ، جوان ٢٠٠٨ ، ص ١٦٣

(٤) د.عبد السلام ابو قحف ، نظريات التدويل وصدوي الاستثمارات الاجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة مصر ، ١٩٨٩ ، ص ١٣

ويرى البعض الآخر من الفقه ان الاستثمار الاجنبى المباشر عبارة عن مشروع إستثمارى مشترك داخل بلد يسيطر علية القائمون فى بلد أخر ويأخذ هذا الاستثمار فى الغالب شكل فروع شركات اجنبية ومشروعات مشتركة[١].

ويقصد بالمشروع الإستثمارى توجيه المدخرات إلى مزاولة أحد الأنشطة الإستثمارية فى قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والتعليم والصحة والنقل والسياحة والإسكان والتشييد والبناء والرياضة والكهرباء والطاقة والثروات الطبيعية والمياة والإتصالات والتكنولوجيا ويجوز للوزير المختص اضافة قطاعات أخرى وذلك بالتنسيق مع الوزارات المعنية وفقا لخطة التنمية الإقتصادية للدولة وتبين اللائحة التنفيذية لقانون الإستثمار شروط ونطاق وضوابط مزاولة هذه الأنشطة [٢] .

ويعرف البعض الآخرمن الفقه الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه عبارة عن الاستثمارات التى يملكها ويديرها المستثمر الاجنبي اما بسبب ملكية كاملة لها او ملكية لنصيب منها يكفل له حق الادارة ويتميز الاستثمار الاجنبي المباشر بطابع مزدوج ، الاول وجود نشاط اقتصادي يزاولة المستثمر الاجنبي في البلد المضيف، و الثاني ملكية الكلية او الجزئية للمشروع[٣].

كما يعرف الاستثمار الأجنبى انه عبارة عن انشاء مشروعات جديدة فى الدولة المضيفة او الاضافة الى رصيد الآلات و المعدات بواسطة المستثمرين الاجانب ، او شراء المستثمرين الاجانب للشركات المحلية فى الدول المضيفة (غالبا ما تكون ١٠ % او اكثر من اصول الشركة)[٤].

---

(١) د.سمير محمد عبد العزيز ، التمويل العام ، المدخل الادخاري و الضريبي و المدخل الاسلامي و المدخل الدولي ، مكتبة الاشعاع ، الاسكندرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٨ ، ص ٣١٩ .

(٢) المادة (١) من قانون الإستثمارقم ٧٢لسنة ٢٠١٧ .

(٣) د. نزية عبد المقصود مبروك ، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، الطبعة الاولي ، ٢٠٠٧ ، ص ٣١.

(4)Petter Hess and Clark Ross : economic development – theories , evidence and policies the drgden press , 1997 , p 490

ويتسم هذا المفهوم بالشمولية فقد يتخذ هذا الاستثمار عدة صور كأن يكون علي شكل مشروع جديد تكون ملكيتة اجنبية بالكامل او يمكن ان يكون المشروع مشترك مع مشروع محلي قائم.

ونستنتج من التعريفات السابقة أن للإستثمار الاجنبي المباشر عدة خصائص يمكن حصرها فى الآتى :[1]

١- امتلاك مستثمر اجنبي لاصول ملكية تامة او جزئية فى دولة اخري .

٢- سلطة القرار الفعلية تحددها قوة التصويت التى تؤهل صاحبها لتمرير قراراته حسب اهدافه .

٣- نسبة ١٠ % كنسبة محددة لامتلاك القدرة على ابداء الرأي و التصويت اثناء ادارة الاستثمار.

كما يقصد بالإستثمارات الدولية الحركات الدولية لرؤوس الأموال ، ولقد اهتمت الدول فى جذب الاستثمارات الاجنبية بوصفها احد مصادر سد الفجوة فى الموارد المالية و الموارد المحلية من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وذلك بتحديث الاطر التنظيمية و التشريعية المتحكمة بالاستثمار , فضلا عن توفير متطلبات اعمال الشركات المستثمرة[2], وطبقا لقانون الإستثماررقم ٧٢لسنة ٢٠١٧ فإنه من أبرز أهداف هذا القانون [3]:

١- وضع إطار تشريعى يساوى بين كل المستثمرين ولذلك حدد قانون الإستثماررقم ٧٢لسنة ٢٠١٧ المبادىء الحاكمة للإستثمار فى مصر والتى تتضمن الإلتزام بحرية المنافسة وحماية المستهلك وعدم القيام بأى ممارسات إحتكارية ومراعاة معايير الجودة

---

(١) د. بيوض محمد العيد ، تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة فى اقتصاديات المغاربية ، دراسة مقارنة تونس ، الجزائر ، المغرب ، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، ٢٠١١ ، ص ٣ .

(٢) د. دينا احمد عمر ، اثر الصادرات على تدفق الاستثمارات الاجنبي المباشر فى دول عربية مختارة ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد ٨٦ ، المجلد ٢٩ ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢٩ .

(٣) د. محمد على سويلم ، شرح قانون الاستثماررقم ٧٢لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية فى ضوء الفقه والقضاء دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، ص ٢١-٢٥.

والكفاءة المقررة قانونا للمنتجات والخدمات وإتباع مبادىء الحوكمة والشفافية فى إدارة المشروعات الإستثمارية والتيسير على المستثمرين بما يحقق مصالحهم الرشيدة وتبسيط الإجراءات ووضع فترة زمنية لإنهائها ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فى كل المجالات .

٢- تقديم حوافز حقيقية لجذب المزيد من الإستثمارات المحلية والأجنبية حيث تسرى أحكام هذا القانون على الإستثمار المحلى والأجنبى ولقد تضمن قانون الإستثماررقم ٧٢لسنة ٢٠١٧ النص على المساواة فى التمتع بالضمانات والحوافز بالنسبة للمستثمر المصرى والأجنبى للتشيع على إقامة المشروعات الإستثمارية والتوسع فيها لتحقيق التنمية فى كافة المجالات الإقتصادية والإجتماعية ومنح كافة المشروعات الإستثمارية الخاضعة لأحكام هذا القانون التمتع بالحوافز العامة مثل الإعفاء من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والإشهار بالنسبة لعقود تأسيس الشركات والإستفادة بالضريبة الجمركية الموحدة بنسبة ٢% تحقيقا لإستقرار المعاملات والمراكز القانونية بالإضافة إلى بعض الحوافز الخاصة لجذب الإستثمار والتى تمنح للمشروعات الإستثمارية الجديدة فى القطاعات الإستراتيجية أو فى المناطق الجغرافية التى تستهدفها الدولة فى تحقيق التنمية المستدامة .

٣- رفع معدلات النمو الإقتصادى بما يسهم فى زيادة القدرة التنافسية للمنتج المصرى والتشجيع على التصدير بلإضافة إلى توفير فرص عمل للشباب وذلك بما يحقق أهداف برنامج عمل الحكومة وإستراتيجية التنمية المستدامة (مصر ٢٠٣٠).

٤- ضمان الإستقرار فى السياسات الإستثمارية وسرعة تسوية المنازعات الإستثمارية .

٥- توفير فرص المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتحديد فرص الإستثمار فى المشروعات الكبيرة فى المناطق الحرة والمناطق الإستثمارية والمحافظات الأكثر إحتياجا.

٦- كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي حيث يحدث نوع من التكامل بينهما ، ولكي ينشأ هذا الأخير يجب أن يتم تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس أموال أجنبية فقط لأنه إن تم تمويل هذه الاستثمارات ولو بجزء قليل عن طريق الاقتراض من السوق المحلي للدولة المضيفة، فإن ذلك يمثل اقتطاع من المدخرات المحلية والتي يترتب عليها حرمان المستثمرين المحليين من تمويل استثماراتهم الداخلية [١].

٧- كما تساهم الاستثمارات الاجنبية فى توفير النقد الاجنبي اللازم لاستيراد الآلات و المعدات و الخبرات الفنية التى تحتاجها عملية التقنية وتوفير التكنولوجية حيث تقوم فروع الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات و المعدات و المساعدات الفنية بشروط ميسرة فى السوق المحلي [٢] كما يساعد التقدم التكنولوجي الذي تفتقر الية الدول النامية على تنمية الموارد البشرية وتطويع الموارد الطبيعية لخدمة عملية التنمية الاقتصادية[٣] كما تتمتع الشركات المتعددة الجنسية بتكنولوجيا متقدمة بالمقارنة مع الشركات الوطنية التى تعمل فى اسواق الدول المضيفة , ويقاس المستوي التكنولوجي بنفقات البحث و التطوير و التى تتمثل فى إكتشاف طرق انتاج جديدة ومنتجات جديدة وكل ذلك يتحقق من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر [٤] وفى المقابل تستفيد الشركات متعددة الجنسية من الموارد الطبيعية التوافرة

---

(١) د. جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العام الدراسي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، ص ١٥٠.

(٢) د. اشرف السيد حامد قبال ، الاستثمار الاجنبي المباشر ،دراسة تحليلية لاهم ملامحه و اتجاهاته فى الاقتصاد العالمي ، الطبعة الاولي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص ٢٨ .

(٣) د.عباس جبار الشرع ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي ، دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، كلية الادارة و الاقتصاد ، العدد ١٧ ، كانون الثاني ٢٠٠٦ ، ص ٤٤ .

(٤) د.زينب محمد عبد السلام ، الشركات متعددة الجنسية ومعايير السيادة للدول وفق القانون الدولي ، الطبعة الاولي ، المركز القومي للاصدرات القانونية ، ٢٠١٤ ، ص ٢٣ .

بالدول النامية وخاصة المواد الخام فى مجالات البترول و الغاز و العديد من الصناعات الاستخراجية الاخري .

٨- يساهم الإستثمار فى زيادة الدخل القومى وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الإستثمار يشكل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة [١].

المطلب الثانى

الفرق بين الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر

يتمثل الفرق بين الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر فى أن الاستثمار الاجنبي المباشر يمتلك المستثمر الاجنبي لاصول ملكية تامة او جزئية فى دولة مضيفة بنسبة ١٠ % كحد ادني , اما الاستثمار الاجنبي غير المباشر فيمكن تعريفه على انه تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة فى شكل قروض مقدمة من افراد او هيئات عامة او خاصة ، او تأتي فى شكل اكتئاب فى الصكوك الصادرة عن تلك الدولة ، سواء تم بالاكتتاب عن طريق السندات التى تحمل فائدة ثابتة او عن طريق الاسهم ، بشرط ان لايكون للاجانب الحق فى الحصول على نسبة من الاسهم تخولهم حق إدارة المشروع[٢].

كما تتمثل التفرقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر فى أن الاستثمار الاجنبي المباشر فى أن الاستثمار الاجنبي المباشر منتج بطبيعته ويكفل الإستخدام الأمثل للموارد ، بمعنى لا يقدم المستثمر على الإستثمار فى الدول النامية الا بعد إجراء دراسات جدوى إقتصادية للمشروع المزمع إنشاءه ودراسة البدائل الفنية كما أن المستثمر ينقل خبراته

---

(١) القاضى / كريم محمود جودة على ، أثر الإصلاحات التشريعية على قوانين الإستثمار ، بحث مقدم للمؤتمر القانونى السنوى السادس للجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع حول الإصلاح التشريعى والعدالة الناجزة ، فى الفترة من ١٢-١٣ ديسمبر ٢٠٢٠ ، ص ٦٢٤.

(٢) د.عمر هاشم محمد صدقة ، ضمانات الاستثمارات الاجنبية فى القانون الدولي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص ١٧

الفنيه والتكنولوجية والتسويقية إلى الدول النامية محل الإستثمار من أجل زيادة معدلات التنمية فى هذه الدول [١].

كما ينطوي الاستثمار الاجنبي المباشر على تملك كيان اجنبي لجزء او كل الاستثمارات فى مشروع معين ابتداءا من نسبة تقدر بـ ١٠ % , امام الاستثمار الاجنبي غير المباشر فينطوي على تملك افراد او هيئات او شركات على نسبة من الاوراق المالية شرط ان لا تصل نسبتها الى ١٠ % حتي لايتحول ذلك الي استثمار مباشر.

يمنح الاستثمار الاجنبي المباشر للمستثمر الاجنبي حق الادارة و الاشراف و الرقابة علي مختلف العمليات التي تتم على مستوي الاستثمارات التي يشترك فيها على حسب النسبة التى يملكها , ويمتد حق المستثمر الاجنبي فى الاشراف و الادارة و الرقابة الى غاية الادارة الكلية على الاستثمار وذلك فى حالة الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي .

اما الاستثمار الاجنبي المباشر فيقتصر دورة علي تقديم رأس المال الى جهة معينة دون ان يكون لصاحب المال (المستثمر) اي نوع من الرقابة او المشاركة فى تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري[٢] , وذلك راجع الى طبيعة مايحوزة المستثمر الاجنبي (سندات – اسهم وقروض) ومن جهة اخري الى النسبة المحددة للاستثمار الاجنبي غير المباشر و التى يجب ان لاتتجاوز ١٠ % .

وتتنوع صور الاستثمار الاجنبي المباشر بين الاستثمارات المشتركة و الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي و الاستثمار فى المناطق الحرة وايضا مشروعات عمليات التجميع[٣].

---

(١) د.حازم صلاح الدين عبدالله ، الضمانات التشريعية للإستثمار الأجنبى المباشر ضد المخاطر غير التجارية في الوطن العربى ، مجلة الحقوق ، جامعة الكويت العدد الثالث ، السنة ٤١، ٢٠١٧م ، ص ١٩٩.

(٢) د. بيوض محمد العيد ، تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة فى اقتصاديات المغاربية ، مرجع سابق ، ص ٦

(٣) د. موفق احمد ، د.حلا سامي خضير ، الاستثمار الاجنبي واثرة فى البيئة الاقتصادية ، نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي ، مجلة الادارة و الاقتصاد ، جامعة الموصل ، العدد ثمانون ، ٢٠١٠ ، ص ١٤٠ .

اما صور الاستثمار غير المباشر تتمثل فى شراء شهادات إدخار وشراء سندات الدين العام و الخاص وشراء القيم المنقولة و الايداع فى البنوك المحلية[١].

اما فى مرحلة الانتاج فالاستثمار الاجنبي المباشر يمكنة ان يتدفق الى الدولة المضيفة اما فى شكل عقود التراخيص او الامتياز عند السماح لمستثمر محلي باستخدام براءة اختراع او خبرة فنية او غيرها مقابل عائد او اتفاقيات المشروعات او عمليات تسليم المفتاح فى حالة الاتفاق بين طرف محلي وطرف اجنبي , بحيث يقوم هذا الاخير بموجب هذا الانفاق بإقامة المشروع الاستثماري و الاشراف علية حتي بداية التشغيل او عقود التصنيع وعقود الادارة بحيث يقوم الطرف الاجنبي بتصنيع سلعة او تقديم خبرة فى مجال الادارة للطرف المحلي , بالاضافة الى عقود امتيازات الانتاج و التصنيع الدولي من الباطن و التي تكون فى حالة اتفاق يقوم بموجبة المستثمر الاجنبي (مقاول من الباطن) بانتاج وتوريد قطع الغيار او مكون للمستثمر المحلي لانتاج السلعة[٢].

ويكتشف الاستثمار الاجنبي غير المباشر نسبة اكبر من المخاطرة مقارنة بالاستثمار الاجنبي المباشر وخصوصا ما يتعلق منه بعمليات الاكتتاب فى الاسهم و السندات التى تصدرها الدولة المضيفة , كذلك يعتبر الاستثمار الاجنبي غير المباشر قصير الاجل بالمقارنة بالاستثمار المباشر و الذي عادة مايكون متوسط او طويل الاجل وبشكل عام يتسم الاستثمار الاجنبي بانه ذو حركة داخلة وخارجة , ومن هذه السمات اكتسب مفهوم التدفق للداخل و الخارج , فالتدفق الداخل للاستثمار الاجنبي يقصد به مايدخل الى دولة معينة يكون مضيفة له , و التدفق الخارج للاستثمار الاجنبي يعني مايخرج من دولة معينة تكون مصدرة له , بيد ان هذه الحركية ليست بهذه البساطة إذ تحكمها آليات وقوي متعددة وراءها اسباب كثيرة ولكن المنفذ لهذه التدفقات الداخلة و الخارجة غالبا ماتكون الحكومات و الشركات[٣].

---

(١) د.موفق احمد ،د.حلا سامي خضير ، المرجع السابق ، ص ١٤٠

(٢) د.بيوض محمد العيد ، تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة فى اقتصاديات المغاربية ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(٣) د.سرمد كوكب الجميل ،الاستثمار الاجنبي المباشر فى الدول العربية ، التحديات و الخيارات ، مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٠ .

المبحث الثانى

انعكاسات أزمة كورونا على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشرحسب المنطقة

تمهيد وتقسيم:

فى نهاية ديسمبر ٢٠١٩تم الإعلان من قبل منظمة الصحة العالمية عن ظهور فيروس كورونا والذى ظهر فى الصين ومنها إنتشر على المستوى الدولى ، وبدأت دول العالم فى إتخاذ العديد من التدابير الإحترازية للتغلب على هذه الأزمة و للحد من إنتشار هذا الفيروس الأمر الذى أدى إلى تراجع معدلات النمو وإرتفاع معدلات البطالة وتراجع معدلات الإنتاج وكل ذلك أثر بالسلب على الإقتصاد الداخلى للدول وبالتبعية على الإقتصاد العالمى[١] .

وعليه وبناء على ما سبق سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية :

المطلب الأول: تدفقات الاستثمارات الأجنبي المباشر الواردة قبل أزمة كورونا خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٨) .

المطلب الثانى: أثر أزمة كورونا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٢)

---

(١) د.أحمد عبدالعليم العجمى ، دور جائحة كورنا في تعزيز الشمول المالى في مصر ، مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠٢١ ، العدد ٥٤٢، السنة المائة وأثنى عشرة ، القاهرة ، ص ٣٨ .

المطلب الأول

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة قبل أزمة كورونا

خلال الفترة من(٢٠١٣- ٢٠١٨)

معظم دول العالم أصبحت مستضافة ومضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أكبر الدول المصنفة بأنها مستقبلة ومصدرة لرأس المال الأجنبي ، خاصة بعد تحرير الاقتصاد العالمي ، هي الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، ألمانيا، السويد، البرازيل، فرنسا، هولندا[١].

وبتحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من(٢٠١٣-٢٠١٨) نستنتج الملاحظات التالية :

أولا: في عام ٢٠١٣ إرتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية حيث بلغت نسبة ٩% ووصلت إلى ١.٤٥ ترليون دولار، حيث تمكنت مجموعة الدول النامية من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعد ماليزيا وجنوب أفريقيا والصين والهند أكبر مستثمري البلدان النامية في إفريقيا حيث كان نصيبها حوالي ٥٢% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية ، وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مدفوعة جزئياً بالاستثمار في القطاع الاستخراجي كذلك حدثت زيادة في قطاع التصنيع والخدمات الموجهة نحو المستهلك ، بالإضافة إلى ارتفاع حصة هذه الصناعات في قيمة مشاريع الاستثمار في الحقول الخضراء من ٧ % إلى ٢٣ % [٢] ، وهذا الإستثمار فى مجال الحقول الخضراء له أهمية كبيرة فى ظل التغيرات المناخية وإهتمام كل دول العالم بتنمية الإقتصاد الأخضر .

---

(١) د. فريد كورتل، عبد الكريم بن عراب، أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الاشارة لواقعة بالدول العربية وبعض البلدان النامية ، مجلة أبحاث روسيكادا العلمية المحكمة، العدد ٥٥، الجزائر ، ص٣ – ص ٤.

(٢) UNCTAD, World Investment Report 2013, New yprk and Geneva, 2013, p 175.

وفي المقابل شهدت مجموعة الدول المتقدمة انخفاضاً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إليها بنسبة تجاوزت ٣٢% لتبلغ ٥٤٩ مليار دولار خلال نفس العام، وبسبب عدم اليقين في الأوضاع الاقتصادية المستقبلية اتجهت الشركات في الدول المتقدمة نحو المزيد من الترقب والتصفية للأصول الأجنبية بدلاً من التوجه نحو استثمارات توسعية جديدة على المستوى الدولي[١].

وقد أثرت الثورات العربية بصورة عكسية على حجم الاستثمارات الأجنبية حيث توجهت إلى دول آسيا لترتفع من ١٥٩.٣٣ مليار دولار في عام ٢٠١٠ لتصبح ١٦٩.٦٤ في عام ٢٠١١، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي لترتفع من ٧٣.١٨ مليار دولار في عام ٢٠١٠ لتصبح ١٢٨.٧٦ في عام ٢٠١١، ودول أفريقيا وجنوب الصحراء لترتفع من ١٩.٨٨ مليار دولار في عام ٢٠١٠ لتصبح ٣٣.٦١ في عام ٢٠١١ فكان النصيب الأكبر لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي بزيادة قدرها ٧٦% تقريباً، ثم دول أفريقيا وجنوب الصحراء ٦٧%[٢].

وخلال عام ٢٠١٣ شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بنسبة ٩% من ٥٣.٥ مليار دولار عام ٢٠١٢ إلى ٤٨.٥ مليار دولار عام ٢٠١٣ وظلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ ٩٦.٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته ٣.٣ من الإجمالي العالمي البالغ ١.٤٥ تريليون دولار [٣]، وعلى الرغم من أن سوريا تعد من اغني الدول فى منطقة الشرق الاوسط بالموارد الطبيعية فهي تنتج القمح والقطن والزيتون والسكر بكميات كبيرة [٤]، إلا أنه فى عام ٢٠١٣م شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر تراجعا ، حيث ارتفع العجز فى الميزان

---

(١) تقرير مناخ الاستثمار لعام ٢٠١٣، صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت، ص ١٢.

(٢) د.نسيم حسن أبو جامع، "أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الاستفادة منها فلسطينياً"، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول – يناير ٢٠١٣، ص ٤٣٧ – ص ٤٣٨.

(٣) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠١٤، صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص ١٣ – ١٥.

[٤]تقرير الامم المتحدة الاقتصادي حول العالم ٢٠١٣م ، الاثر الاقتصادي للازمة فى سوريا ، جريدة عنب بلدي ، العدد ٤٨.

التجارى ليصل الى ٥٩٧ مليار ليرة سورية ،وترتب على ذلك إنخفاض فى الاستثمار وخسائر فى إجمالى الناتج المحلى وبالتبعية توجيه رؤوس الاموال للأستثمار فى الدول الأخرى .[١]

وفى عام ٢٠١٣م استحوذت الشركات الاوروبية على النسبة الاكبر حيث شكلت ٥٣% من مجموع الشركات الجديدة الاستثمارية المسجلة، بينما بلغت نسبة الشركات العربية ٢٥% والامريكية ١٠%[٢].

ولقد نجحت السعودية فى جذب ٨.٨٦٥ مليون دولار فى عام ٢٠١٣م لتستقر على نفس الوتيرة التصاعدية ، حيث يعتبر الاقتصاد السعودى احد اكبر اقتصاديات منطقة الشرق الاوسط حجما خاصة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي مما يجعلها تتمتع بميزة الشريك التجارى الرئيسي فى منطقة الشرق الاوسط لمعظم الاقتصاديات الصناعية لدول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية[٣]، كما أنه فى عام ٢٠١٣ حافظت الاقتصادات النامية على معدلات الإستثمار حيث بلغ ٧٧٨ مليار دولار، وهو ما يمثل ٥٤% من التدفقات العالمية لا تزال آسيا النامية هي المنطقة التي بها أعلى تدفقا من الاستثمار الأجنبي المباشر، أعلى بكثير من الاتحاد الأوروبي وهي المنطقة التي تتمتع عادة بأعلى حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ويستأثر الاتحاد الأوروبي بالنصيب الأكبر من حركة التجارة فى الدول العربية مع الدول الصناعية الكبرى وهذا الإرتباط يؤدى إلى تأثرها بالإجراءات التى تتخذ من قبل دول الإتحاد فى تطوير سياستها التجارية خاصة المتعلقة بالوحدة الإقتصادية [٤] ، كما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل في المناطق النامية الأخرى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة

[١] تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية ٢٠١٥م ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات .
[٢] التقرير الاقتصادي ٢٠١٣ ، غرفة التجارة والصناعة والزراعة فى بيروت وجبل لبنان.
[٣] فيصل حبيب حافظ ، دور الاستثمار المباشر فى تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، العام الدراسى ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ ، ص ٢٢٢
(٤) أمل عبدالرازق إبراهيم ، إقتصاد أوروبا الموحدة وإقتصاد دول العالم العربى (اشكالية توازن جديد) رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٨٨.

البحر الكاريبي[١]، كما ارتفع معدل النمو السنوي للنفقات العامة للدولة من ٤.١ % في يونيو ٢٠١٠ إلى ٢٤.٩ % في يونيو ٢٠١٣، وترتب على هذا التغير فى معدل النمو ارتفاع أجور العاملين بالقطاع العام، بالإضافة إلى الإعانات الاجتماعية والتعويضات التي منحتها الدولة تحت تأثير الأحداث التى تمر بها البلاد فى ذلك الوقت [٢].

ثانيا: وفى عام ٢٠١٤ إنخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية حيث بنسبة ١٦.٦٩% لتصل إلى تريليون دولار أمريكي مقارنة بارتفاع بلغ حوالي ٤.٦ % في عام ٢٠١٣ ويعزي ذلك كما جاء في تقرير الأونكتاد إلى تراجع أداء الاقتصاد العالمي وعدم إستقرار السياسات المتبعة والتطورات المحلية في العديد من الدول، كما أنه تم تصفية بعض الاستثمارات الكبيرة بدل من إضافة استثمارات جديدة. كما حققت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فى دول الاقتصادات النامية والاقتصادات الناشئة نسبة ٥٥.٥ % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الاجمالية والتى تضمنت نسبة ٢٨.٤ % لتحقق ٤٩٩ مليار دولار أمريكي أي حوالي ٤٠.٦ % من الإجمالي العالمي خلال عام ٢٠١٤، مقارنة بنحو ٦٩٧ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٣ أي حوالي ٤٧.٥ % من الاجمالي العالمي[٣]، وطبقا لما ورد بتقرير مناخ الاستثمار لعام ٢٠١٤ فإن متوسط حصة الدول العربية الـ٢٢ من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٣ لم يتجاوز ٣.٥% ، حيث حصلت الدول العربية على ٤٨.٥ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام ٢٠١٣ والتي بلغ حجمها

---

(1)UNCTAD, World Invest Ment Report 2014, New York, Geneve 2014 P 105.

(2) Nation Unies- Commission économique pour L'Afrique, La situation économique en Egypte dans le contexte d'instabilité politique et d'une transition Risquée, Août 2013, P : 3.

(٣) د.فريد كورتل، عبد الكريم بن عراب، أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الاشارة لواقعة بالدول العربية وبعض البلدان النامية ، مرجع سابق ، ص ٣.

الاجمالي حول العالم حوالي ١.٤٥ تريليون دولار[١] ، كما أنه في عام ٢٠١٤ شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بنسبة ٨% من ٤٧.٥ مليار دولار عام ٢٠١٣ إلى ٤٤ مليار دولار عام ٢٠١٤، وظلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ ٩٦.٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨[٢]، وحققت الكويت تقدما ملحوظا فى فى عام ٢٠١٤م فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر بما يعادل ٩٥٣ مليون دولار وذلك حسب تقديرات الاونكتاد وتمثل نسبة ١.١% من اجمالى الاستثمار الأجنبى فى الدول العربية لنفس العام، وقد تواصل خلال العام ٢٠١٤ تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام الثاني على التوالي أكثر من ٤١ % من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، كما شهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية ارتفاعاً من ٧٥٢.٧ مليار دولار عام ٢٠١٣ بمعدل ٤.٨% لتبلغ ٧٨٨.٩ مليار دولار عام ٢٠١٤ ومثلت الأرصدة الوافدة إلى الدول العربية ما نسبة ٤% من الإجمالي العالمي البالغ ٢٦ تريليون دولا[٣] ، ومن الملاحظ هنا ورغم الارتفاع فى أرصدة الاستثمار الأجنبي الوافدة إلى الدول العربية في عام ٢٠١٤ إلا أنها قد تركزت تلك الأرصدة في عدد محدود من الدول مثل الإمارات والسعودية، وفي ظل التراجع المستمر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمنطقة العربية فهي لا تزال تمر بفترة تغيير سياسية واقتصادية واجتماعية ولا تزال الكثير من الدول العربية تشهد ضغوطاً كبيرة في المالية العامة نتيجة الانخفاض الكبير في إيرادات الحكومة إضافة إلى ضغوط متزايدة على موازين المدفوعات نتيجة انخفاض التدفقات المالية الداخلة كالاستثمار الأجنبي المباشر وواردات قطاع السياحة وما فرضته دول الإتحاد الأوروبى من ضرورة توافر مواصفات ومعايير معينة فى المنتج المصدر إليه وخاصة المواد

(١) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠١٤، صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص ١٣ – ١٥.

(٢) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠١٥، صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص ٧٣ – ص ٧٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٤.

الأولية الزراعية [1] ، كما سجلت لبنان تقدما فى عام ٢٠١٤م فى جذب استثمارات مباشرة حيث بلغت ٣٠٧٠ مليون دولار[2]، ثم انخفضت بشكل ملحوظ بعد ذلك قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى لبنان لتصل إلى ٢٣٤١ مليون دولار ،وذلك حسب تقديرات الاونكتاد حيث تمثل ما نسبته ٥.٩% من الاجمالى العربى لنفس العام[3]، ويرجع السبب فى ذلك الى تضرر القطاعات الرئيسية من الأزمات الموجودة بالمنطقة حيث أثرت على قطاعات العقارات السياحة وغيرها من القطاعات والأنشطة الخدمية [4] ، و بسبب الأزمات التى مرت بها سوريا فى عام ٢٠١٤م توقفت التدفقات الإستثمارية الواردة اليها[5].

ثالثا: خلال عام ٢٠١٥ ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية حيث وصل إلى ٧٦٥ مليار دولار ، كما تضاعفت التدفقات إلى الاقتصادات المتقدمة بزيادة بلغت ٨٤% بقيمة ٩٦٢ مليار دولار ، كما ظلت آسيا النامية التي تجاوزت تدفقاتها من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نصف تريليون دولار، أكبر منطقة متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، أما على صعيد اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر النوعية لعام ٢٠١٥ فقد بلغت مبيعات عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود أعلى مستوى تاريخي بالقيمة المطلقة (٢٨٨ مليار دولار عام ٢٠١٥)، وقد أدى ذلك إلى زيادة حصة التصنيع إلى أكثر من ٥٠% في المائة من عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود في عام ٢٠١٥، والاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأساسي، على النقيض من ذلك، عانى من تباطؤ أسعار السلع الأساسية، مما أدى ليس فقط إلى تخفيض النفقات الرأسمالية المخطط لها ولكن أيضاً في انخفاض حاد في الأرباح المعاد استثمارها، على المستوى العالمي أثر انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية على إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة البلدان النامية وفي عام ٢٠١٥ استحوذ

([1]) أمل عبدالرازق إبراهيم ، إقتصاد أوروبا الموحدة وإقتصاد دول العالم العربى ، مرجع سابق ، ص ١٨٩.
[2]تقرير مناخ الاستثمارات للدول العربية ٢٠١٥م ، مرجع سابق .
[3]تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية ٢٠١٦م ، مرجع سابق .
[4]التقرير الاقتصادي ٢٠١٥م ، غرفة التجارة والصناعة والزراعة فى بيروت وجبل لبنان
[5]تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية ٢٠١٥م ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

قطاع الخدمات على ٦٤% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم[١]، كما قفزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لتحقق نسبة ٣٨% وتصل إلى ١.٧٦ تريليون دولار، في حين استقرت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم على تراجع طفيف لتبلغ ٢٥ تريليون دولار بنهاية عام ٢٠١٥[٢].

كما شهدت الكويت فى عام ٢٠١٥م تدفقات للاستثمارات الاجنبية المباشرة بقيمة ٣١١ مليون دولار ويمثل مانسبته ٠.٧% من الاجمالى العربى لنفس العام[٣].كما جذبت المملكة العربية السعودية استثمارات اجنبية فى نفس العام تقدر بنحو ٨.١٤١ مليون دولار[٤]، وعلى العكس شهدت البحرين فى عام ٢٠١٥م إنخفاضا فى قيمة الاستثمارات الوافدة الى البحرين بما يعادل ١٤٦٣ مليون دولار بنسبة ٤٥% من اجمالى التدفقات السلبية التى شهدتها الدول العربية خلال العام ٢٠١٥م[٥]، ويرجع ذلك الى تأثير التبعات الاقتصادية للأزمات الإقتصادية العالمية والتى أثرت بصورة سلبية على تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر الى مملكة البحرين بصورة خاصة وللدول العربية بصورة عامة ، ووصلت عدد المشاريع التى جذبتها هيئة الاستثمار السورية خلال السنوات ٢٠١٥ – ٢٠١٦ – ٢٠١٧م ما يقترب من ١٥٦ مشروعا تجاوزت تكلفتها الاستثمارية النقدية ١٧٢٦ مليار ليرة سورية اى ما يعادل (٣٣٦١٥,١٥) دولار كما حققت هذه المشاريع نحو ١٨٠٦٤ فرصة عمل[٦].

كما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعا بنسبة ٢٥% من ٢٤.٦ مليار دولار عام ٢٠١٥ إلى ٣٠.٨ مليار دولار عام ٢٠١٦، وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى

---

(١) UNCTAD, World Investment Report 2016, New York, Geneve 2016, P 210 – P 211.

(٢) تقرير مناخ الاستثمار لعام ٢٠١٥، صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص ١٤ – ١٥.

[٣] تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية لعام ٢٠١٦ ، المرجع السابق .

[٤] تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية ٢٠١٦ – ٢٠١٧م ، مرحع سابق .

[٥] تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية ٢٠١٦ ، مرجع سابق .

[٦] تقرير هيئة الاستثمار السورية ، التقرير الحادى عشر ٢٠١٨ عن الاعوام ٢٠١٥ – ٢٠١٦ – ٢٠١٧م .

الدول العربية نسبة ١.٨% من الإجمالي العالمي البالغ ١٧٧٤ مليار دولار و ٤.٨% من إجمالي الدول النامية البالغ ٦٤٦ مليار دولار[١].

وقد تواصل خلال العام ٢٠١٦ تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات ومصر والسعودية على نحو ٧٩.٧% من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول العربية وتصدرت الإمارات بنحو ٩ مليارات دولار وبحصة ٢٩.٢% ، ثم مصر في المركز الثاني بقيمة ٨.١ مليارات دولار وبحصة ٢٦.٣%، وجاءت السعودية في المرتبة الثالثة ٧.٥ مليارات دولار وبنسبة ٢٤.٢% من الإجمالي العربي ثم لبنان فى المرتبة الرابعة بقيمة ٢.٦ مليار دولار بنسة ٨.٣% وأخيرا المغرب في المركز الخامس بقيمة ٢.٣ مليار دولار وبنسبة ٧.٥% ، وتصدرت الصين قائمة أهم المستثمرين في المنطقة لعام ٢٠١٦ بقيمة ٢٩.٥ مليار دولار وبنسبة ٣١.٩% من الإجمالي تلتها الإمارات بقيمة ١٥.٢ مليار دولار وبحصة بلغت ١٦.٤% ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ٧ مليارات دولار وبحصة بلغت ٧.٦%[٢] .

ويعود تركز الاستثمار الوارد إلى الدول العربية في عدد محدود فقط من الدول وتراجع مستوياته في دول أخرى خلال عام ٢٠١٦ إلى الأوضاع الداخلية غير المواتية للنمو والظروف غير الجاذبة للاستثمار في بعض الدول العربية نتيجة عدم الإستقرار فى الأوضاع السياسية وتردي للأوضاع المعيشية من ناحية الفقر وازدياد معدلات البطالة ،حيث انخفضت الاستثمارات فى العراق بمعدل نمو سالب ٦,٨% للعام ٢٠١٤م بسب الظروف السياسية غير المستقرة والحرب ضد الإرهاب فى معظم المحافظات بالعراق[٣]، ونتيجة لذلك تراجع الاقتصاد العراقى بشكل ملحوظ فى هذه الفترة من الزمن.

---

[١] تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية ، ٢٠١٧ ، صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، ص ١٧-٢٠.

(٢) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٧، صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص ١٧-٢٠.

[٣] د. احمد محمد جاسم ، اثر التوزيع الاقتصادي فى تحسين المناخ العام الاستثمارى فى العراق للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٤م ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد الثالث ، العدد ٢ ، ٢٠١٧م يونيو ، ص ٣٨٠.

رابعا: خلال عام ٢٠١٦ شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة تراجعاً طفيفاً بمقدار ٢٨ مليار دولار وبنسبة ١.٦% من ١٧٧٤ مليار دولار إلى ١٧٤٦ مليار دولار وذلك رغم ارتفاع صفقات التملك والاندماج عبر الحدود بمقدار ١٣٤ مليار دولار وبنسبة ٨١.٢% إلى ٨٦٩ مليار دولار ، في حين استقرت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم على ارتفاع لتبلغ ٢٦.٧٢٨ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٦، وسجلت الاستثمارات الاجنبية المباشرة فى البحرين ارتفاعا ملحوظا عام ٢٠١٦م بقيمة ٢٤٣ مليون دولار[١] ، وإستمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية قريبة من مستواها لعام ٢٠١٦ حيث بلغت ٦٧١ مليار دولار واستمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا في الانخفاض وظلت التدفقات إلى آسيا النامية مستقرة واستمرت التدفقات إلى أمريكا اللاتينية وزادت منطقة البحر الكاريبي بصورة معتدلة كما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة ٢٣% في عام ٢٠١٧ لتصل إلى ١.٤٣ تريليون دولار من ١.٨٧ تريليون دولار في عام ٢٠١٦ [٢].

خامسا: خلال عام ٢٠١٧ شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية حسب تقرير الاستثمار العالمي تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى ١٤.١% وتحقق معدل نمو ٦٤٦ مليار دولار وواصلت حصتها من التدفقات العالمية التراجع لتصل إلى نسبة ٣٧% مقارنة بحصة بلغت ٤٢% عام ٢٠١٥ كما انخفضت التدفقات الواردة إلى الدول الآسيوية وخصوصاً شرق وجنوب شرق آسيا بمعدل ٢٠.٥% إلى ١٠١ مليار دولار عام ٢٠١٦ في مقابل انخفاض التدفقات الواردة إلى الاتحاد الأوروبي بمعدل ٥.٨% إلى ٥٣٣ مليار دولار عام ٢٠١٦[٣].

---

(١) تقرير مناخ الاستثمار لعام ٢٠١٧، صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص ١٤.

(٢) UNCTAD, World Invest Ment Report 2018, New York, Geneve 2018 P 102 – P 103.

(٣) تقرير مناخ الاستثمار لعام ٢٠١٧، صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص ١٥.

وبشأن التوزيع القطاعى للاستثمارات الاجنبية المباشرة فى قطر فى الفترة من يناير ٢٠١٢م وحتى ديسمبر ٢٠١٧م ، تركزت حوالى ٩٠% من الاستثمارات فى عدد من القطاعات كان اولها قطاع الفنادق والسياحة بقيمة ١.٣٦٩ مليون دولار من قيمة الاستثمارات ، وفى المرتبة الثانية كان قطاع الاتصالات بقيمة ٥٦٥ مليون دولار ، ثم جاء قطاع خدمات الاعمال فى المرتبة الثالثة وبقيمة ٥٤١ مليون دولار ، ثم قطاع الخدمات المالية بقيمة ٤٢٣ مليون دولار ، وبقيمة ٢٢٦ مليون دولار جاء قطاع البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات فى المرتبة الخامسة ، ثم توالت القطاعات الاخرى ، وشجعت الحكومة القطرية المستثمرين الأجانب بالسماح لهم بالتملك بنسبة ١٠٠% فى الكثير من القطاعات ، وتقديم تسهيلات واسعة للمستثمرين وهو ماساعد فى جذب مزيد من رؤوس الاموال وتنشيط الاسواق ، وإنعاش العديد من المجالات وتحديث خريطة الاستثمارات الاجنبية فى قطر[١] وهذا التوجه الإقتصادى أنعش الإقتصاد القطرى وزاد من الإستثمار فى المجالات المختلفة وبالتبعية زيادة الأنشطة الإنتاجية والخدمية ، وهو ما ساهم فى الحفاظ على التنميةالإقتصادية المستدامة .

وفي عام ٢٠١٧ تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١١.٥% من ٣٢.٤ مليار دولار عام ٢٠١٦ إلى ٢٨.٧ دولار عام ٢٠١٧، وقد بلغت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية نسبته ٢% من الإجمالي العالمي البالغ ١٤٣٠ مليار دولار و ٤.٣% من إجمالي الدول النامية البالغ ٦٧١ مليار دولار واستقرت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية حول مستوى الـ ٣% منذ عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٦ قبل أن تتراجع في العام ٢٠١٧ إلى مستويات قريبة من مستوياتها التي سبق وبلغتها خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧[٢].
وقد تواصل خلال العام ٢٠١٧ تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات ومصر على نحو ٦١.٨% من إجمالي التدفقات الواردة إلى

[١] علاء بحار ، مقال بعنوان (خريطة جديدة للاستثمارات الاجنبية فى قطر) ، صحيفة العربى الجديد ، العدد ٤٢ ، بتاريخ ٦ / ١ / ٢٠١٨م

(٢) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، ٢٠١٨، صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص ١٧-٢٠.

الدول العربية، وتصدرت الإمارات بنحو ١٠.٤ مليارات دولار وبحصة ٣٦.١% تلتها مصر في المركز الثاني بقيمة ٧.٤ مليارات دولار وبحصة ٢٥.٧%، كما جاءت المغرب في المرتبة الثالثة بقيمة ٢.٦٥ مليار دولار وبنسبة ٩.٢% من الإجمالي العربي، ثم إحتلت لبنان المركز الرابع بقيمة بلغت ٢.٦٣ مليار دولار وبحصة ٩.٢% ، وتركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على ٥٤.٢% من إجمالي الأرصدة الواردة للدول العربية، فقد تصدرت السعودية بقيمة ٢٣٢.٢ مليار دولار وبحصة ٢٦.٧% ثم الإمارات في المركز الثاني بقيمة ١٢٩.٩ مليار دولار وبحصة ٤١.٩% كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة ١٠٩.٧ مليار دولار وبنسبة ١٢.٦% من الإجمالي العربي ، وقد تصدرت روسيا قائمة أهم المستثمرين في المنطقة لعام ٢٠١٧بقيمة ٣٢.٨ مليار دولار وبنسبة ٤٦.٤% من الإجمالي تلتها السعودية بقيمة ٤.٨ مليارات دولار وبحصة بلغت ٦.٧% ثم الإمارات بنحو ٤ مليارات وبحصة بلغت ٥.٦% ويعد قطاع الكهرباء أكبر قطاع موجه له الاستثمار بقيمة ٣٣.٢ مليار دولار [١] ، ويعتمد قطاع الصناعة على نشاطى الصناعة الإستخراجية والتحويلية وتشمل الأولى ثلاثة أنشطة رئيسية وهى إستخراج البترول والغاز الطبيعى والخامات المعدنية وخاصة الحديد الخام والنحاس والزنك واستخراج وحضير الخامات غير المعدنية أهمها الفوسفات وتتمركز الثانية فى عدد من الصناعات مثل صناعة البتروكيماويات والمشتقات البترولية والملابس والمنسوجات والصناعات الغذائية والخشب والورق وآلات النقل [٢] .

كما أنه فى عام ٢٠١٧م حافظت لبنان على جاذبيتها كوجهة إستثمارية مميزة فى المنطقة حيث بلغت قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة ماقيمته ٢٥٢٢ مليون دولار [٣]ويرجع السبب فى ذلك الى تجاوز لبنان الازمة السياسية التى تمر بها وساهمت سياسات مصر ولبنان فى تقديم وائع اطول اجلا بالعملة المحلية فى الحفاظ على الاستقرار المالى والى رفع

(١) تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الصادر عن صندوق النقد العربي، إبريل ٢٠١٨، ص ١٨ – ص ١٩.
(٢) أمل عبدالرازق إبراهيم ، إقتصاد أوروبا الموحدة وإقتصاد دول العالم العربى (اشكالية توازن جديد) رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥٦.
[٣]تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية ٢٠١٨م ، مرجع سابق ، ص ١٧-٢٠ .

احتياطات وزيادة رأسمال المصارف التجارية واداء دور حيوى فى الحفاظ على النموذج الاقتصادي وإدارة الازمة الاقتصادية بإحترافية ، وحققت دولة قطر فى فترة وجيزة مرتبة عالية من الازدهار الاقتصادى والنجاح بين البلدان العربية فى الاستثمار، لما توطنه من ثرواتها الضخمة من النفط والغاز فى تحفيز القطاعات الاخرى من الاقتصاد لتوسيع القاعدة الانتاجية، وتطوير القطاع الخاص الذى يتميز بقوته التنافسية وكفاءته الانتاجية وريادته العالمية، وعليه فإن الاستثمارات الاجنبية فى قطر ماهى إلا دليل ناجح على مدي قناعة المستثمرين الدوليين بأهمية الميزة النسبية ،وكان لفوز قطر بإستضافة فعاليات مونديال العالم ٢٠٢٢م تأثيره الايجابى على مناخ الاستثمار فى الدولة، حيث يساهم الإستثمار فى دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الإستثمار يصاحبه إقامة الطرق والترع والجسور ، ويدعم ذلك ما تتمتع به الدولة من عوامل جذب استثمارى متعددة ابرزها ما توفره دولة قطر من منح ومميزات مغرية للمستثمرين الاجانب مثل سهولة التعامل والاعفاء من الضرائب وحرية تحويل الاموال، هذا بالاضافة لما وفرته قطر من مناخ استثمارى مثل القوانين والتشريعات الجاذبة للاستثمار[١]، ولقد حققت دولة قطر فى عام ٢٠١٦م إرتفاعا طفيفا فى تدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر بقيمة ٧٧٤ مليون دولار [٢].

إن عام ٢٠١٧ شهد قيام نحو ١٠٩٧٠ شركة بإطلاق نحو ١٨٨٥٩ مشروع جديد في مختلف أنحاء العالم قدرت تكلفتها الاستثمارية الاجمالية بنحو ٨١١ مليار دولار بمتوسط ٤٣ مليون دولار لكل مشروع وقد ساهمت تلك المشاريع في توفير أكثر من ٢.٤ مليون وظيفة جديدة بمتوسط ١٢٨ وظيفة من كل مشروع وبقيمة ٨٤ مليار دولار كان أكبر قطاع مستقبل للاستثمار هو قطاع العقارات وبقيمة ١٨٣ مليار دولار كانت الولايات المتحدة هي أكبر مستقبل للاستثمار وأيضاً بقيمة ٢٠٨ مليارات دولار كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر للاستثمار[٣].

[١] عبد العزيز عبد الله الغريري ، مقال بعنوان (الازدهار الاقتصادى فى قطر ... قصة نجاح وتطور مستمر) ،صحيفة العرب ، ٢٤ مايو ٢٠١٤م ، على الموقع الالكتروني www.alarab.qa/story/299311/

[٢] تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية ٢٠١٧م ، مرجع سابق .

(٣) تقرير مناخ الاستثمار لعام ٢٠١٨، صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص ١٤.

سادسا: خلال عام ٢٠١٨واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي انخفاضها ، حيث انخفضت بنسبة ١٣% لتصل إلى ١.٣ تريليون دولار وهو الانخفاض الذي شهده العام الثالث على التوالي في الاستثمار الأجنبي المباشر، كما انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان المتقدمة إلى أدنى مستوى في ١٥ سنة ومنذ عام ٢٠٠٤ بنسبة ٢٧% % وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية مستقرة حيث ارتفعت بنسبة ٢% في المائة إلى ٧٠٦ مليار دولا كنتيجة للزيادة والانخفاض غير العادي في البلدان المتقدمة ، أما في أفريقيا فقد تحدت التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا الاتجاه النزولي العالمي في عام ٢٠١٨ وارتفعت إلى ٤٦ مليار دولار، بزيادة قدرها ١١% في المائة يعد الانخفاضات المتتالية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ ، كما زادت التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى آسيا بشكل هامشي بنسبة ٤ في المائة لتصل إلى ٥١٢ مليار دولار في عام ٢٠١٨، أما في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي بنسبة ٦% في المائة عام ٢٠١٨ إلى ١٤٧ مليار دولار، واستمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الانخفاض عام ٢٠١٨ للسنة الثانية على التوالي حيث انخفض فيها الاستثمار بنسبة ٢٨ % في إلى ٣٤ مليار دولار، وكما هبطت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبة ٢٧% في المائة لتبلغ ٥٥٧ مليار دولار ولا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الضعيفة هشاً حيث زاد إلى ١٥% ليصل إلى ٢٤ مليار دولار وهو ما يمثل ١.٨ % من الاستثمار العالمي[١].

وقد ساهمت اكثر من ٦٠ دولة فى رصيد الاستثمار الاجنبى المباشر فى قطر فى نهاية عام ٢٠١٨م ، حيث استثمرت مجموعات اربع من الدول فى قطر وهي الولايات المتحدة الامريكية ٢٣%، والاتحاد الاوروبى ٢٩% ، والدول الامريكية الاخرى ٣٦% والدول الاسيوية بنسبة ٥%[٢].

(١) UNCTAD, World Inventment Report 2019 New York, Geneve, 2019, P121 – P 122.

[٢] تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية ٢٠١٩ ، مرجع سابق .

وتتمتع دولة الامارات العربية المتحدة بالكثير من المقومات الطبيعية والمادية الخاصة والميزات التنافسية التى تمكنها من توفير المناخ الاستثمارى الملائم لجذب الإستثمار الأجنبى ، ومن هذه المقومات العوامل الاقتصادية ، حيث تمتلك دولة الامارات إحدى اكثر البنى التحتية تطورا فى العالم وذلك بفضل رؤوس الاموال الضخمة التى تكرسها لتعزيز البنية التحتية تحقيقا لرؤية الامارات ٢٠٢١م التى تهدف الى جعل دولة الامارات من افضل بلدان العالم بحلول اليوبيل الذهبى للإتحاد ، وفق استراتيجية التنمية الخضراء المستدامة، وتحظى دولة الامارات بوجود مصادر مهمة للطاقة ، اذ يعد النفط المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادى فى دولة الامارات، كما تتمتع دولة الامارات بموقع استراتيجي متميز بين قارات العالم مما اهلها ان تكون حلقة وصل بين المناطق الرئيسية العالمية فى الأنشطة الإنتاجية المختلفة ، وهو مايشجع المستثمر للوصول الى اهم الاسواق العالمية لتوزيع منتجاته[١].

وخلال الفترة مابين ٢٠١٦م الى ٢٠١٨م تركزت الاستثمارات الاجنبية الواردة الى لبنان فى قطاعات العقارات والاتصالات والخدمات المالية ووسائل المواصلات[٢]، واشار تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ان الاستثمار الاجنبى المباشر ارتفع فى السعودية بنهاية عام ٢٠١٨م ليسجل نحو ٣.٢٠٩ مليون دولار مقارنة بنمو ١٤١٩ مليون دولار خلال عام ٢٠١٧م[٣]، وفى عام ٢٠١٨م نجحت لبنان فى جذب إستثمارات اجنبية مباشرة بقيمة ٢٨٨٠ مليون دولار[٤]، كما أنه فى نفس العام احتلت الكويت المرتبة التاسعة عربيا فى جذب الاستثمار الاجنبى المباشر والثالثة على مستوى المنطقة بناحية تصدير رؤوس الاموال ، حيث ان الكويت جذبت إستثمارات تقدر بقيمة ٣٤٦ مليون دولار فى عام ٢٠١٨م

[١] د.احمد عبد الصبور الدلجاوى ، حوافز وضمانات الاستثمار الاجنبى المباشر فى دولة الامارات العربية المتحدة، دراسة مقارنة ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ، المجلد ١٦ ، العدد ٢ ، ديسمبر ٢٠١٩ ، ص ٧٦٤ - ٧٦٥

[٢] تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية ٢٠١٩ ، مرجع سابق .

[٣] تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية ٢٠١٨ – ٢٠١٩م ، مرجع سابق .

[٤] تقرير الاستثمار للدول العربية ٢٠١٩ ، مرجع سابق .

مقارنة بـ ٣٤٨ مليون دولار فى عام ٢٠١٧م[١]، وتعد اليمن من اكثر الدول ضعفا وهشاشة فى العالم ، حيث تواجه اليمن العديد من المشاكل والتحديات كالفقر والفساد المالى والادارى والاضطرابات السياسية والاجتماعية والإقتصادية [٢]، و الإستثمار من أفضل الطرق لمعالجة هذه المشاكل والخروج من هذه الأزمات ، حيث يساهم الإستثمار فى توظيف المدخرات المالية وبالتبعية مكافحة البطالة ومحاربة الفقر [٣] .

المطلب الثانى

أثر أزمة كورونا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٢)

أدت تداعيات إنتشار فيروس كورونا إلى تباطؤمعدلات النمو الإقتصادى نتيجة التأثير على معدلات الإنتاج وجانبى العرض والطلب [٤] ، وكل ذلك أثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ، حيث شهدت سنة ٢٠١٩ حدوث إنخفاض كبيرفي الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب إنتشار أزمة كورونا ، فقد وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى نسبة تصل إلى ٤٠ % في ٢٠٢٠، وذلك بالمقارنة في العام السابق حيث وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية ١,٥٤ تريليون دولار في ٢٠١٩، كما تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بنسبة ١٠ % لتصل إلى ٤٥ مليار دولار[٥]، ويعود هذا التراجع إلى أن معظم المشاريع الاستثمارية القائمة توقفت بسبب أزمة كورونا والتدابير

---

[١] تقرير التجارة والتنمية (الاونكتاد) ، ٢٠١٩ ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بعنوان (تمويل آنفاق اخضر عالمى جديد ، الامم المتحدة ، جنيف ، ٢٠١٩م

[٢] Doing business 2019, world bank group: www.worldbank.org/content/olam/doingbusiness/mediaannual-report/english/qb2019-report-weh-rersion-pdf

(٣) القاضى / كريم محمود جودة على ، أثر الإصلاحات التشريعية على قوانين الإستثمار ، مرجع سابق ، ص ٦٢٤.

(٤) د. أحمد عبدالعليم العجمى ، دور جائحة كورنا في تعزيز الشمول المالى في مصر ، مرجع سابق ، ص ٣٨

(٥) تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، سلسلة الاونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمى٢٠٢٠.

الإحترازية من إغلاق لبعض الأنشطة وتقليل ساعات العمل كل ذلك أثر على حجم الإنتاج الإجمالى ، وترتب على ذلك حدوث ركود شديد في الإقتصاد القومى ، وفي عام ٢٠١٩ نما الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة ١٠% ليصل إلى ١٦٤ مليار دولار ، وفي إطار الجهود الدولية لمواجهة تداعيات جائحة [١] كورونا ، أعلن صندوق النقد الدولي في مارس ٢٠٢٠ ، عن تقديم تمويل طارىء بقيمة ٥٠ مليار دولار لأعضائه من الدول منخفضة الدخل و الاقتصادات الناشئة بهدف تعزيز أنظمة الرعاية الصحية و دعم السيولة ، و تلبية احتياجات التمويل الملحة للدول الأعضاء ، تتضمن تمويلًا بدون فائدة بقيمة ١٠ مليار دولار للاقتصادات الأكثر فقرًا ، كما وافق خلال ذات الشهر على تخفيف أعباء خدمة الدين عن ٢٥ من الدول الأكثر فقرًا من خلال " الصندوق الاستئمانى لاحتواء الكوارث و تخفيف أعباء الدين " ، و على إنشاء خط قصير الأجل للسيولة لمدة سبع سنوات قابلة للتجديد ، بهدف تقديم الدعم للدول الأعضاء التي تتمتع بأسس اقتصادية قوية ، لكنها بحاجة إلى السيولة لتخفيف الضغوط عن موازين مدفوعاتها . أما البنك الدولي ، فقد أقر في مارس ٢٠٢٠ مجموعة من المساعدات تقدر بقيمة ١٢ مليار دولار كدعم فوري للبلدان الفقيرة ، و أعلن في ابريل عن عدة تدابير للإنقاذ تقدر بقيمة ١٦٠ مليار دولار بهدف دعم التعافي الاقتصادي و المشروعات الصغيرة و المتوسطة و حماية الفقراء [٢] .

كما أنه فى عام ٢٠٢٠ إنخفضت تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر إلى أفريقيا بنسبة ١٦% لتصل إلى ٤٠ مليار دولار بسبب تأثير أزمة كورونا على المستوين الإقليمى والعالمى وكان التراجع في الإستثمار الأجنبى المباشر أكثر تأثيرا في الإقتصادات التى تعتمد على الموارد بسبب إنخفاض أسعار سلع الطاقة وإنخفاض الطلب عليها , حيث يساهم الإستثمار في

---

(١) تعنى جائحة أى واسعة الإنتشار .

(٢) تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، سلسلة الاونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمى٢٠٢٠ ، ص ١٦.

إستخدام الموارد المحلية كالمواد الخام والموارد الطبيعية [١] ،ومن جهة أخرى صمدت تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشرالواردة إلى بلدان أسيا النامية ككل حيث إرتفعت بنسبة ٤% لتصل إلى ٥٣٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ ولكن التدفقات إلى المنطقة إنخفضت بنسبة ٦% باستثناء التدفقات الكبيرة الحجم عبر الهيئات الوسيطة في هونغ كونغ والصين وزادت التدفقات الواردة إلى الصين بنسبة ٦% لتصل إلى ١٤٩ مليار دولار وشهد جنوب شرق أسيا انخفاضا بنسبة ٢٥% حيث تم الإعتماد بشكل أساسى على الإستثمار الأجنبى المباشر كثيف الإستخدام لسلاسل القيمة العالمية وإزدات تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر إلى الهند ، أما الأماكن الأخرى من المنطقة فقد إنخفض الإستثمار الأجنبى المباشر وخاصة في الإقتصادات التى يتركز فيها الإستثمار في قطاع السياحة أو الصناعة التحويلية [٢] ، حيث تعتبر الإستثمارات في قطاع السياحة من القطاعات التى لم تستطع جذب قدر كبير من الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، كما إنخفضت تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر إلى أمريكا

اللاتينية والكاربى بنسبة ٤٥% لتسجل ٨٨ مليار دولار بسبب الضرر الكبير الذى تسببت فيه أزمة كورونا على الموارد الطبيعية والسياحة وكل ذلك أثر على الإستثمار الدولى في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة

، وعليه فإن توفير مناخ جاذب للاستثمار يكفل تحقيق الاستغلال الامثل للموارد على ان يتم التخطيط لتنويع الاستثمارات التى تسهم فى استيعات نسب اعلى من العمالة وبالتالى يساهم

---

(١) د. خلف مهدى السيد ،التطور التشريعى وأثره على جذب الإستثمار فى مصر ، بحث مقدم للمؤتمر القانونى السنوى السادس للجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع حول الإصلاح التشريعى والعدالة الناجزة ، فى الفترة من ١٢-١٣ ديسمبر ٢٠٢٠ ، ص ٣٢٢.

(٢) تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، سلسلة الاونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمى ٢٠٢١، ص ١٢.

الإستثمار فى مكافحة البطالة ومحاربة الفقر [١] ، كما يساعد مناخ الاستثمار المناسب فى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق زيادة الاستثمارات وتحسين مستويات الانتاجية ، كما أثرت أزمة كورونا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية حيث عانت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا من ضرر شديد بسبب التراجع الاقتصادي الناجم عن جائحة كورونا وإنخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة بنسبة تتراوح بين ٣٠ % و٤٥ في المائة في ٢٠٢٠، لتصل إلى ما بين ٣٠ مليار دولار و٤٠ مليار دولار. كما إنخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بعد أن ارتفعت تدفقاته إلى المنطقة في ٢٠١٩ (حيث زادت بنسبة ٥٩ % لتصل إلى ٥٥ مليار دولار)، بفضل انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الروسي، وبدرجة أقل في أوكرانيا بعد عدة سنوات من التراجع[٢]، وارتفع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الاقتصادات المتقدمة بنسبة ٧٢ % ليصل إلى ٩١٧ مليار دولار في ٢٠١٩، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى انحسارآثار الإصلاحات الضريبية في الولايات المتحدة في نهاية ٢٠١٧، التي تسببت في تدفقات سلبية كبيرة إلى الخارج في ٢٠١٨. وارتفعت التدفقات الخارجة من اليابان – وهي أكبر مستثمر في العالم في ٢٠١٩ – بنسبة ٥٧ % لتصل إلى مبلغ قياسي قدره ٢٢٥ مليار دولار، ويرجع ذلك أساسا إلى قفزة في عمليات الدمج والتملك عبر الحدود، التي زادت من ٣٦ مليار دولار إلى ١٠٠ مليار دولار[٣] .وفيما يلى نوضح تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر حسب المنطقة ٢٠١٧/٢٠١٩وذلك من خلال الجدول رقم (١) على النحو التالى :

---

(١) القاضى / كريم محمود جودة على ، أثر الإصلاحات التشريعية على قوانين الإستثمار ، مرجع سابق ، ص ٦٢٤.

(٢) تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، سلسلة الاونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمى٢٠٢٠ ، ص١٣.

(٣) تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، المرجع السابق ، ص ١٤.

جدول (١) يوضح تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر حسب المنطقة (٢٠١٧- ٢٠١٩)

(بمليارات الدولارات)

المنـطـقة	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة			تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الخارجة		
	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
العام	١٧٠٠	١٤٩٥	١٥٤٠	١٦٠١	٩٨٦	١٣١٤
الاقتصات المتقدمة	٩٥٠	٧٦١	٨٠٠	١٠٩٥	٥٣٤	٩١٧
اوروبا	٥٧٠	٣٦٤	٤٢٩	٥٣٩	٤١٩	٤٧٥
أمريكا الشمالية	٣٠٤	٢٩٧	٢٩٧	٣٧٩	٤١-	٢٠٢
الاقتصادات النامية	٧٠١	٦٩٩	٦٨٥	٤٦٧	٤١٥	٣٧٣
أفريقيا	٤٢	٥١	٤٥	١٢	٨	٥
اسيا	٥٠٢	٤٩٩	٤٧٤	٤١٧	٤٠٧	٣٢٨
شرق وجنوب شرق اسيا	٤٢٢	٤١٦	٣٨٩	٣٦٧	٣٤٥	٢٨٠
جنوب اسيا	٥٢	٥٢	٥٧	١١	١٢	١٢
غرب اسيا	٢٨	٣٠	٢٨	٣٩	٥٠	٣٦
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٥٦	١٤٩	١٦٤	٣٨	٠.١	٤٢
أوقيانوسيا	١	١	١	٠.١	٠.٣ -	١-
اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية	٥٠	٣٥	٥٥	٣٨	٣٨	٢٤
الاقتصادات الضعيفة والهشه يكلياوالصغيرة	٤٠	٣٩	٣٩	٦	٢	٠.٤
أقل البلدان نموا	٢١	٢٢	٢١	٢	١	١-
البلدان النامية غير الساحلية	٢٦	٢٢	٢٢	٤	١	٠.٥
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٤	٤	٤	٠.٣	٠.٣	١

المصدر: الاونكتاد- تقرير الاستثمار في العالم 2019

وفي ٢٠١٩ تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى أقل البلدان نموا بنسبة ٦ % لتصل إلى ٢١ مليار دولار، وشكلت من ثم ١٤ % من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وزاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان الأفريقية نموا ال ٣٣ بنسبة ١٧ في المائة ليصل إلى أعلى مستوى له في ثلاث سنوات بمبلغ قدره ١٢ مليار دولار، بينما تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الآسيوية التسعة الأقل نموا للمرة الأولى منذ ثماني سنوات إلى ٨,٦ مليارات دولار، مما يشكل انخفاض نسبته ٢٧ %[١] .

وقد تضرر قطاع السياحة فى الدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب القيود المفروضة على السفر والسياحة و اتخاذ تدابير وقائية مطولة في بلدان المصدر لدى إعادة فتح الاقتصاد العالمي وكل ذلك أثر بصورة عكسية على نقل التكنولجيا بين المجتمعات لأن من المهام الرئيسية للإستثمار نقل التكنولوجيا بين المجتمعات المختلفة [٢] ، حيث إنخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرفى الربع الأول من ٢٠٢٠ كما انخفضت قيمة وأعداد المشاريع التأسيسية المعلن عنها في الدول الجزرية الصغيرة النامية بنسبة ٢٨ % و١٨ % على التوالي، مقارنة بالمتوسط الفصلي لعام ٢٠١٩، ففي ٢٠١٩ زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية لتصل إلى ٤.١ مليار دولار بعد سنتين من الانخفاض، وشكلت ٠,٣ % من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي وبفضل ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في ترينيداد وتوباغو بمقدار ٩٣٢ مليون دولار، زادت التدفقات الواردة منه إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية العشر في الكاريبي إلى أعلى مستوى لها منذ ثلاث سنوات، حيث بلغت ٢.٣ مليار دولار. وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية الخمس في أفريقيا بأكثر من ٢٠ % ليصل إلى ٧٦٧ مليون دولار،وانخفضت تدفقات هذا

---

(١) تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، سلسلة الاونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمى، ٢٠٢٠ ، ص ١٤.

(٢) القاضى / كريم محمود جودة على ، أثر الإصلاحات التشريعية على قوانين الإستثمار ، مرجع سابق ، ص ٦٢٤.

الاستثمار في الدول الجزرية الصغيرة النامية ال ١٤ في آسيا وأوقيانوسيا بنسبة ٩ % لتبلغ ١,١مليار دولار[١].

وخلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ انكمش الاقتصاد العالمي بمعدل بلغ متوسطه ٦,٦ % ، مقابل نموه بمعدل ٢.٦ خلال السنة المالية السابقة، على خلفية انكماش الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء بتأثير من التداعيات الاقتصادية الناجمة عن تفشى جائحة فيروس كورونا، وما استتبعها من عمليات الإغلاق التي ألحقت أضرارًا جسيمة بقطاعات السفر و السياحة و الترفيه ، و تسببت في تعطل سلاسل الإمداد العالمية و انخفاض الإنتاجية ، إلى جانب انكماش ناتج القطاع الصناعي و حجم التجارة السلعية . ففي الاقتصادات المتقدمة ، انخفض ناتج كل من الولايات المتحدة ، و اليابان ، و منطقة اليورو ، و المملكة المتحدة ،وعلى صعيد الاقتصادات الناشئة تباطأ نمو الصين ، بينما انكمش ناتج كل من الهند ، و البرازيل ، و روسيا ، و جنوب أفريقيا . و قد أسفر تدهور الأداء الاقتصادي عن ارتفاع معدلات البطالة على الصعيد العالمي ، حيث بلغت ٨،٣ ٪ على مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقابل ٥.٢ ٪ في يونيو ٢٠١٩ ، مع تسجيلها مستويات قياسية مرتفعة في كل من الولايات المتحدة ، و منطقة اليورو ، واليابان ، و كندا ، علاوة على تصاعدها في الاقتصادات الناشئة كالصين و الهند و روسيا و البرازيل ، أما عن التضخم ، فقد انخفض معدله السنوي على مستوى دول المنظمة إلى ١،١ ٪ في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مع تزايد حدة انخفاض أسعار الطاقة ، مقابل ٢،١ % في نهاية يونيو ٢٠١٩ [٢] ،وذلك بسبب زيادة التقنيات الحديثة فى توليد الطاقة حيث تمكنت الصين من الحصول على التكنولوجيا المتطورة من طرف الدول الصناعية مع تكييفيها مع خصوصيتها الوطنية [٣]،

---

(١) تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، مرجع سابق،ص ١٦.

(٢) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ٢٠١٩ /٢٠٢٠ .

(٣) د.عبدالله نوار شعت ، الجهود الدولية فى الحد من انتشار السلاح النووى وتعزيز إقتصاديات الطاقة النووية ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص ٢٠.

ولذلك يجب على الدول النامية أن تستفيد من هذه التجارب لمواكبة التطور التكنولوجى فى مجال الطاقة وجميع المجالات الأخرى وتحقيق التنمية المستدامة .

أما فيما يتعلق بنشاط الشركات متعددة الجنسيات ودورها على صعيد الاستثمار فقد رصد تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ارتفاعاً بمعدل ٥.٣% في قيمة أصول فروع الشركات الأجنبية في العالم إلى ١١٠.٥ تريليونات دولار بنهاية عام ٢٠١٨، كما ارتفعت مبيعاتها إلى ٢٧.٣ تريليون دولار فيما زاد حجم العمالة التي توطنها بمعدل ٣.٢% وإلى ٧٥.٩ مليون عامل[١] ، أما على صعيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد لعام ٢٠١٨ تشير قاعدة بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر التي أعدتها مؤسسة الفاينايشيال تايمز إلى أن عام ٢٠١٨ شهد قيام ١١.٥٩٣ شركة بإطلاق نحو ٢٠٦١٥ مشروعاً جديداً في مختلف انحاء العالم قدرت تكلفتها الاستثمارية الاجمالية بنحو ١.١ تريليون دولار بمتوسط ٥٢.٣ مليون دولار لكل مشروع وقد ساهمت تلك المشاريع في توفير أكثر من ٢.٩ مليون وظيفة جديدة بمتوسط ١٤٢ وظيفة من كل مشروع وبقيمة ١٧١ مليار دولار كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر بلد مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر وأيضاً بقيمة ١٤١ مليار دولار أكبر قطاع موجه له الاستثمار لعام ٢٠١٨ كان الفحم والغاز والنفط، وكأكبر بلد مصدر للاستثمار الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٢٥٠.٥ مليار دولار[٢]، ويعتبرالإستثمار الأجنبى المباشر قائدا أساسيا لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية عن طريق الشركات متعددة الجنسيات والتى تساهم بدورها فى نقل التكنولوجيا من خلال ثلاث قنوات رئيسية وهى[٣] :

١- التحويل المباشر للتكنولوجيا من خلال الإستثمارات المشتركة

٢- الأثار الخارجية للتكنولوجيا والمعرفة

---

(١) تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، سلسلة الاونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمى٢٠٢٠ ،ص ١٦.

(٢) تقرير مناخ الاستثمار لعام ٢٠١٩، مرجع سابق ، ص ١٤.

(٣) د. إيمان عطية ناصف ،دور التطور التكنولوجى فى دعم التنمية الصناعية ، مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠١٩، العدد ٥٣٤، السنة مائة وعشرة ، ص ١٠.

٣- القيام بعمليات البحث والتطوير مع الدول النامية

ونظرا ولأن هذه الشركات تستعمل تقنيات عالية ومتطورة وعليه يجب على هذه الشركات الإستعانة بأيدى عاملة مؤهلة حتى يستطيع الإستثمار أن يساهم فى نقل التكنولوجيا بين المجتمعات المختلفة [١] .

ولمساعدة هذه الشركات يجب تأسيس شركات متخصصة فى التسويق الدولى للمشروعات الإستثمارية وإنشاء مراكز للتدريب للعاملين فى هذه الشركات لخلق كوادر مهنية وفنية قادرة على الترويج لمنتجات هذه المشروعات الإستثمارية ، ويمنح لها الحوافز والمزايا الضريبية لهذه الشركات.

ثامنا: خلال عام ٢٠٢١ تصنف وكالات الأغذية والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات والمستحضرات الصيدلانية بإعتبارها أهم ثلاثة قطاعات لجذب الإستثمار الأجنبى المباشر في عام ٢٠٢١، وظل قطاع الأغذية والزراعة من أهم قطاعات جذب الإستثمار الأجنبى المباشر في الإقتصادات النامية والإقتصادات التى تمر بمرحلة إنتقالية ، ونتيجة لإستمرار أزمة كورونا إستحوذ قطاعى تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والمستحضرات الصيدلانية على الإهتمام الأكبر من الإستثمار ،وسجلت جميع قطاعات الإستثمار في أهداف التنمية المستدامة ماعدا قطاع واحد سجل انخفاضا يتجاوز ١٠%عن مستويات ما قبل حدوث أزمة كورونا ، وإزداد التراجع في القطاعات التى كانت ضعيفة قبل الأزمة ، مثل الطاقة والأغذية والزراعة والصحة ، وبالتبعية يعكس هذا التراجع في الإستثمار في هذه القطاعات تأخر في البنية التحتية ويشكل خطرا على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ [٢] .

([١]) د. مبطوش العجلة ،واقع وأفاق الإستثمار الأجنبى المباشر فى دول المغرب العربى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١) ، مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠١٣، العدد ٥١٠، السنة مائة وأربعة ، ص ٤٢٣.

([٢]) تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، سلسلة الاونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمى٢٠٢١ ، ص ٨- ٩.

المبحث الثانى

انعكاسات الأزمات الإقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الواردة إلى مصر

تقسيم:

سوف نقسم هذا المبحث إلى المطالب التالية :

المطلب الأول: أثر الأزمات الإقتصادية العالمية على تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشرالواردة إلى مصر

المطلب الثانى: سبل الحد من تأثير الأزمات الإقتصادية العالمية على المؤشرات الإقتصادية الريئيسة فى الإقتصاد المصرى .

المطلب الأول

أثر الأزمات الإقتصادية العالمية على تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشرالواردة إلى مصر

على الرغم من الأزمات الإقتصادية العالمية التى مرت بها معظم دول العالم وخاصة تداعيات تفشى فيروس كورونا ، وتوقعات تراجع حاد في النشاط الاقتصادي المصرى إلا أن ثبات وصلابة الاقتصاد المصري وقدرتها على التعامل مع الأزمات العالمية ، وبسبب الإصلاحات الإقتصادية التى نهجتها السلطات المصرية من خلال تبنى مصر لأجندة وطنية تعكس الخطة الإستراتيجية طويلة المدى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل المجالات من خلال إطلاق رؤيتها ٢٠٣٠، وهى تستند على مبادىء التنمية المستدامة الشاملة والتنمية الإقليمية المتوازنة، وتعكس هذه الرؤية الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهى البعد الإقتصادى والبعد الإجتماعى

والبعد البيئى [١]، كما أن تجاوز مصر كل الصدمات الخارجية والداخلية الناتجة عن الأزمات العالمية أدى إلى استمرار ثقة المؤسسات الدولية خاصة مؤسسات التصنيف الائتماني ، على عكس الواقع الذى شهده الإستثمار الأجنبى فى مصر من إنخفاض بعد ثورة يناير بسبب كثرة أحكام فسخ العقود والأوضاع السياسية والإقتصادية غير المستقرة حيث تدنت الإستثمارات الأجنبية فى عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٢.١ مليار دولار بما يمثل ٠.٩% من الناتج المحلى الإجمالى [٢] ، حيث أنه لأول مرة في تاريخ مصر وفى ظل أزمة عالمية متمثلة في فيروس كورونا بلغ صافى الاحتياطيات الدولية ٤٥,٥ مليار دولار في نهاية فبراير ٢٠٢٠ واستطاع أن يستوعب صدمة الأسواق العالمية فى ظل هذه الأزمة العالمية حيث تمكنت مصر من خلال الإصلاحات الشاملة التى نفذتها والتدابير التى إتخذتها خلال فترة الأزمات بدء من أزمة كورونا ومرورا بالأزمة الروسية الأوكرانية فى الفترة الأخيرة ، حيث زيادة حصة مصر من الإستثمار الأجنبى المباشر عالميا بنسبة ٤% على الرغم من تباطؤ الإقتصاد العالمى [٣] .

وكما سبق ذكره فإن الإصلاحات الإقتصادية التى نهجتها السلطات المصرية من خلال تبنى مصر لأجندة وطنية تعكس خطة إستراتيجية طويلة المدى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل المجالات من خلال إطلاق رؤيتها ٢٠٣٠، أثرت بشكل إيجابى على تدفقات الإستثمار الأجنبى ،ونوضح فيما يلى نصيب مصر من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية من٢٠١٣ و حتى ٢٠١٩من خلال جدول (٢) وذلك على النحو التالى :

([١]) د. أحمد عبدالعليم العجمى ، دور جائحة كورونا في تعزيز الشمول المالى في مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠٢١، العدد ٥٤٢، السنة المائة وأثنى عشرة ، ص ٩.

[٢] هانم محمود فهيم ، أثر الإستثمار الأجنبى المباشر على ميزان المدفوعات خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠حتى ٢٠١٤/٢٠١٣، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية جامعة الدول العربية ، ٢٠١٥ .

([٣]) ممدوح مرغنى محمد ، الإصلاحات الإقتصادية ودورها فى جذب الإستثمار الأجنبى المباشر ، حالة مصر، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، ٢٠٢١، ص٧٧.

جدول (٢) يوضح نصيب مصر من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية من (٢٠١٣ – ٢٠١٩)

السنه	مصر (مليار دولار)	الدول الناميه (مليار دولار)	شمال افريقيا (مليار دولار)	نصيب مصر من الدول الناميه %	نصيب مصر الي دول شمال افريقيا %
٢٠١٣	٤.٣	٦٤٨	١٢	٠.٦٦	٣٥.٨
٢٠١٤	٤.٦	٦٨٥.٣	١٢	٠.٦٧	٣٨.٣
٢٠١٥	٦.٩	٧٤٤	١٢.٣	٠.٩٣	٥٦.١
٢٠١٦	٨.١	٦٧٠.٢	١٣.٨	١.٢١	٥٨.٧
٢٠١٧	٧.٤	٦٧٠.٧	١٣.٣	١.١٠	٥٥.٦
٢٠١٨	٦.٨	٦٩٤	١٢.٩	١.٠	٥٢.٧
٢٠١٩	٩.٠	٦٨٥	١٤	١.٣١	٦٤.٣

المصدر : الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقارير مختلفة)

نستنتج من الجدول السابق الملاحظات التالية :

١- نصيب مصر من تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر إلى الدول النامية ودول شمال أفريقيا إتجه نحو الإرتفاع منذ تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى وذلك خلال الفترة من٢٠١٣ و حتى ٢٠١٩ .

٢- بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر في عام ٢٠١٢ نحو ٦.٠ مليار دولار. بما يمثل ٠.٩٢ % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ، وبما يمثل نحو ٣٨ % من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال أفريقيا.

٣- بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر في عام ٢٠١٣ نحو ٤.٣ مليار دولار. بما يمثل ٠.٦٦ % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ، وبما يمثل نحو ٣٥.٨ % من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال أفريقيا.

٤- بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر في عام ٢٠١٤ نحو ٤.٦ مليار دولار. بما يمثل ٠.٦٧ % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ، وبما يمثل نحو ٣٨.٣ % من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال أفريقيا.

٥- بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر في عام ٢٠١٥ نحو ٦.٩ مليار دولار. بما يمثل ٠.٩٣ % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ، وبما يمثل نحو ٥٦.١ % من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال أفريقيا.

٦- بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر في عام ٢٠١٦ نحو ٨.١ مليار دولار. بما يمثل ١.٢١ % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ، وبما يمثل نحو ٥٨.٧ % من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال أفريقيا.

٧- وفي عام ٢٠١٧ بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ٧.٤ مليار دولار تمثل حوالي ١.٢ % إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية و بما يمثل نحو ٥٥.٦ % من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال أفريقيا .

٨- وفي عام ٢٠١٨ بلغ صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى مصر نحو ٦.٨ مليار دولار وبما يمثل نحو ١.٠ % من الاستثمارات الموجهة الى الدول النامية ، و بما يمثل نحو ٥٢.٦ % من الاستثمارات الموجهة الى دول شمال افريقيا.

٩- و في العام ٢٠١٩ ارتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ليصل إلى نحو ٩.٠ مليار دولار بما يمثل ١,٣١ % من الاستثمارات الموجهة إلى الدول النامية ، و بما يمثل نحو ٦٤.٣ % من الاستثمارات الموجهة الى دول شمال افريقيا .[١]

ومن أهم الدول المستوردة للسلع من جمهورية مصر العربية هي: (المملكة العربية السعودية، إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية تركيا، ألمانيا، الهند، اليونان، كندا، أسبانيا، المملكة المتحدة كندا فرنسا)، وقد بلغت قيمة وارداتها عام ٢٠١٥ إجمالي (١٣.٠٧١.٩٥٥ مليون دولار، وفى عام ٢٠١٦ بلغت قيمة وارداتها (١٢.١٩٥.٩٢٩) مليون دولار، أما في العام ٢٠١٧ فقد بلغت إجمالي قيمة وارداتهما (١٣.٤٢٣.٠٠) مليون دولار[٢]، وذلك وفق ماهو ما موضح بالجدول رقم (٣) .

[١] ممدوح مرغنى محمد ، الإصلاحات الإقتصادية ودورها في جذب الإستثمار الأجنبى المباشر،حالة مصر ،المرجع السابق، ص ٨٠ .

([٢]) **د. جميل سالم العريقى، العوامل البيئية وأثرها على الصادرات العربية غير النفطية ، بالتطبيق على اليمن – مصر – الأردن ، للفترة من (٢٠٠٩- ٢٠١٧) بحث منشور بمجلة بحوث إقتصادية عربية ، مجلة علمية فصلية تصدر عن الجميعة العربية للبحوث الإقتصادية، السنة ٢٨، العدد ٨٤-سبتمبر/أيلول٢٠٢١ ، ص٥٢ .**

جدول (٣) يوضح أهم الدول المستوردة للسلع من جمهورية مصر العربيةخلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧)

القيمة بالمليون دولار

م	الدول المستوردة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
١	المملكة العربية السعودية	٢.٢٨٠.٩٠٦	١.٩٢٩	١.٨٣٢
٢	إيطاليـا	٢.٢٠٢.٠٩٠	١.٧٠١	٢.٠٥٢
٣	الولايات المتحدة الأمريكية	١.٤٧٩.٩٦٣	١.٥٦٢	١.٧١٧
٤	تركيا	١.٢١٥.٧٨٤	١.١١٣	١.٩٩٨
٥	ألمانيـا	١.٩٢٦.٤٧٧	١.٢٥٥	١.٤٩٦
٦	الهند	١.٤٦٠.٥٧٠	١.٠٢٣	١.٢١٦
٧	أسبانيا	٠.٥٥٧.٥٠٢	٠٩٠٠	١.٢٥٦
٨	المملكة المتحدة	٠.٩٠٦.٠٩٢	٠.٨٢٨	٠.٨١١
٩	كندا	٠.٥٧٩.٩٠٥	٠.٧٢٠	٠.٧٦٦
١٠	فرنسا	٠.٤٦٢.٧٢٦	٠.٧٧٤	٠.٩٦٩
الإجمالى		١٣.٠٧١.٩٥٥	١٢.١٩٥.٩٢٩	١٣.٤٢٣.٠٠

المصدرInteractional Trade Center – Trade Map :مشار إليه في د. جميل سالم العريقى، العوامل البيئية وأثرها على الصادرات العربية غير النفطية ، بالتطبيق على اليمن – مصر – الأردن ، للفترة من (٢٠٠٩– ٢٠١٧) ، مرجع سابق ص٥٣.

نستنتج من جدول (٣) السابق الملاحظات التالية :

أولا: تعتبر المملكة العربية السعودية من أهم الدول المستوردة للسلع من جمهورية مصر العربية في عام ٢٠١٥ حيث احتلت المرتبة الأولى لتبلغ قيمة ما تستورده

من سلع مصرية نحو (٢,٢٨٠.٩٠٦) مليون دولار بنسبة (11.3%)، وتأتى إيطاليا في المرتبة الثانية في عام ٢٠١٥ ، لتبلغ قيمة ما تستورده من سلع مصرية نحو (٢.٢٠٢.٠٣) مليون دولار بنسبة (١١.٠%)، وتأتى فرنسا فى المرتبة الأخيرة ، لتبلغ قيمة ما تستورده من سلع مصرية نحو (٤٦٢.٧٢٦) مليون دولار بنسبة (1.1%) من القيمة الإجمالية.

ثانيا: تعتبر أيضا المملكة العربية السعودية من أهم الدول المستوردة للسلع من جمهورية مصر العربية في عام ٢٠١٦ حيث احتلت المرتبة الأولى لتبلغ قيمة ما تستورده من سلع مصرية نحو (١.٩٢٩.٠٠٠) مليون دولار ، وتأتى إيطاليا في المرتبة الثانية من نفس العام ٢٠١٦ ، حيث بلغت قيمة ما تستورده من سلع مصرية نحو (١.٧٠١.٠٠٠) مليون دولار بنسبة (٨.٩%) ، وتأتى الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة، حيث بلغت قيمة قيمة واردتهما (١.٥٦٢.٠٠٠) مليون دولار بنسبة (٨.١%) ،وتأتى كندا وفرنسا في المراتب الأخيرة حيث تبلغ قيمة واردتهما إجمالي (٧٨٠.٠٠٠) ألف دولار، و(٧٧٤.٠٠٠) ألف دولار على الترتيب الموضح بالجدول رقم (٣).

ثالثا: تعتبر إيطاليا من أهم الدول المستوردة للسلع من جمهورية مصر العربية في عام ٢٠١٧ ، حيث احتلت المرتبة الأولى لتبلغ قيمة ما تستورده من سلع مصرية نحو (٢.٠٥٢.٠٠٠ مليون دولار بنسبة (١٠.٤%) ، وتأتى تركيا في المرتبة الثانية في عام ٢٠١٧، حيث بلغت قيمة ما تستورده من سلع مصرية نحو (١:٩٩٨.٠٠٠) مليون دولار بنسبة (١٠.١%). وتأتى كندا في المرتبة الأخيرة ، حيث تبلغ قيمة واردتها (٧٦٦.٠٠٠) ألف دولار، و(٧٧٤.٠٠٠) ألف دولار وذلك وفق ما هو مدرج بالجدول رقم (٣).

ويتضح من الجدول رقم (٤) أنه فى عام ٢٠١٥ بلغت قيمة صادرات جمهورية مصر العربية إلى الدول الأخرى (١٢.١٢٠.١٨) مليون دولار[١]، حيث بلغت قيمة الصادرات من الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير حوالى (٦.١٧٠.٣٥٥) مليون دولار بما

(١) منى أبو العطا حليم : المعايير البيئية والتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات المصرية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص٨٦ .

يعادل نسبة (% 30.7) وبلغت (297.951)ألف دولار من الحديد والفولاذ بما يعادل نسبة (١٠%) ، وفى عام ٢٠١٦ بلغت قيمة الصادرات (٨.٥٠١٣.٠٠) مليون دولار، حيث وصل أعلى تصدير لمنتجات الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير بقيمة (٣.٢٢٩.٠٠ مليون دولار بنسبة % 14.3) وبلغت (٤٥٧.٠٠٠) ألف دولار من الحديد والفولاذ بما يعادل نسبة ٢.٠% من قيمة الحديد والفولاذ المصدرة ، وفى عام ٢٠١٧ بلغت قيمة الصادرات (١٤.٩٦٢.٠٠) مليون دولار، حيث وصل أعلى تصدير لمنتجات الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير حيث وصلت قيمتها (٥.٠٦٤.٠٠٠) مليون دولار، بما يعادل نسبة (١٩.٥%) ، بينما إنخفضت قيمة الصادرات من الحديد والفولاذ ، والقطن في عام ٢٠١٧ ، حيث بلغت (٥٨٩.٠٠٠) ألف دولار ، و(٥٤٣.٠٠٠) ألف دولار على الترتيب ، وذلك وفق ما هو موضح بالجدول رقم (٤) .

جدول (٤) يوضح السلع التى تصدرها جمهورية مصر العربية للمدة (٢٠١٥ – ٢٠١٧)

القيمة بالمليون دولار

م	السلع المصدرة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
١	الوقود المعدنى والزيوت ومنتجات التقطير	٦.١٧٠.٣٥٥	٣.٢٢٩	٥.٠٦٤
٢	اللؤلؤ والأحجار الكريمة	٥٨٥.٠٧٦	٢.٦٥٤	٢.١١٥
٣	الأجهزة الكهربائية والإلكترونية	١.٢٦١.٣٠٩	١.٥٣٥	١.٧٢٨
٤	الفاكهة والمكسرات	١.٠٧٧.٥٥٢	١.١٩٦	١.٧٢٨
٥	البلاستيك ومصنوعاته	٠.٩٢٧.٦٥٠	١.١٨٩	١.٥٠٧
٦	الخضروات والجذور والدرنات	٠.٩٢١.٧٢١	٠.٦٩٧	١.٠٦٦
٧	الأسمدة	٠.٤٠٠.٦٠٥	٠.٨٤٨	١.٠٥٣
٨	مستلزمات الملابس والإكسسوارات	٠.٩٦٩.٧٧١	٠.٧٥٧	٠.٩١١
٩	القطن	٠.٤٠٠.٦١٣	٠.٤٦٢	٠.٥٤٣
١٠	الحديد والفولاذ	٠.٢٩٧.٩٥١	٠.٤٥٧	٠.٥٨٩
	الإجمالى	١٢.١٢٠.١٨	٨.٥٠١.٣٠٠	١٤.٩٦٢.٠٠٠

المصدر Interactional Trade Center – Trade Map :مشار إليه في د. جميل سالم العريقى، العوامل البيئية وأثرها على الصادرات العربية غير النفطية ، المرجع السابق ص٥١.

كما ترتب على استراتيجية التباعد الإجتماعى كوسيلة للحد من إنتشار فيروس كورونا تباطؤ عجلة الإنتاج بداية من إنتاج المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية المختلفة وحتى وحدات إنتاج السلع النهائية وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على عمليات التبادل التجارى التى تشمل سلاسل التوريدات مرورا بتجارة الجملة وتجارة التجزئة وبالتبعية ينخفض الإنتاج المحلى ويدعم ذلك الإنخفاض إنخفاض الطلب على الإنتاج [١] . و فيما يتعلق بأداء البورصات العالمية ، سجل مؤشر الأسهم "ستاندرد آند بورز العالمى ١٢٠٠" ارتفاعا طفيفا بمعدل ٠،٨ ٪ في يونيو ٢٠٢٠ بالمقارنة بشهر يونيو ٢٠١٩، على خلفية خفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية ، و توقيعها المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري مع الصين ، و اتجاه الاقتصادات الكبرى إلى اتباع سياسات نقدية ومالية توسعية خلال السنة المذكورة بهدف دعم اقتصاداتها في مواجهة تداعيات جائحة كورونا [٢] .

وبسبب إتباع سياسة غلق الأنشطة للحد من إنتشار فيروس كورونا زادت الخسائر التى يتحملها القطاع الخاص بسبب توقف خطوط الإنتاج وعدم قدرة القطاع الخاص منفردا على مواجهة آثار هذه الأزمة حيث توقفت سلاسل الإمداد العالمية المختلفة [٣] وهو ما يتطلب مساندة الحكومة للقطاع الخاص للحد من خسائره ودعم بقائه في السوق عن طريق تقرير حوافز للمستثمرين ومنها الحوافز الضريبية حيث تعد الأخيرة إحدى أدوات السياسة الضريبية التي تساعد على قيام مشروعات تنموية ذات أصول رأسمالية كبيرة وطويلة الأمد، ولذلك يجب على الدول النامية أن تحسن اختيار الحوافز الضريبية التي تتلاءم وإستراتيجيتها في التنمية

---

[١] د.محرم صالح الحداد ، ظريف توفيق جيد ، دور الدولة في معالجة التداعيات الإقتصادية لأزمة كورونا ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، السنة ٢٧ نوفنبر ٢٠٢٠ ، ص ٢٠.

[٢] تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، سلسلة الاونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمى،٢٠٢٠، ص ١٦.

[٣] د. محرم صالح الحداد ، دور الدولة فى معالجة التداعيات الإقتصادية لأزمة كورونا ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، السنة ٢٧العدد ٨٢- نوفمبر ٢٠٢٠، ص١٥

الاقتصادية[١] . حيث أن الإصلاح الضريبى الكفء يلعب دورا رئيسيا في تهيئة مناخ الإستثمار مع تحقيق أكبر قدر من العدالة الضريبية ويساعد في الوقت نفسه في توفير أكبر قدر من الحصيلة الضريبة المطلوبة للخزانة العامة واللازمة لتمويل النفقات العامة للدولة [٢] ، كما يجب الإهتمام بالصناعات التحويلية وهى عبارة عن صناعات ينطوى نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة [٣] ويلاحظ أن الحوافز الضريبية الشائعة الاستخدام تتمثل في تخفيض سعر الضريبة كما هو واضح في قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ حيث تم خفض سعر الضريبة بالنسبة للأشخاص الاعتباريين إلى ٢٠ % لتشجيع الاستثمار، وأيضا تتمثل هذه الحوافز في منح الإعفاءات الضريبية سواء أكانت دائمة أو مؤقتة، ووقف الضريبة وتقسيطها أو تأجيلها واعتماد أكثر فائدة للمستثمر في حساب قيمة استهلاك الأصول الرأسمالية، وتثبيت الضريبية، وخصومات في الوعاء الضريبى، وترحيل الخسائر وغيرها من الحوافز الضريبية التي قررها المشرع الضريبي في تشريعاته المتطورة[٤].

كما يمكن زيادة التيسيرات الضريبية للمشروعات الإستثمارية ووضع ضوابط معينة للإعفاءات الضريبية بحيث تكون شاملة على عناصر التمييز بين المشروعات التى تحقق التنمية الإقتصادية المستدامة ، مع الأخذ فى الإعتبار العوامل الخارجية المؤثرة على الإستثمار سواء من الدول النامية أو الدول المتقدمة ووضع نظام رقابى للإعفاءات الضريبية الممنوحة للمشروعات بحيث يستمر الإعفاء للمشروعات التى تحقق نتائج إيجابية ممتازة ويسقط الإعفاء عن المشروعات التى لم تحقق نتائج متقدمة [٥] .

---

(١) د. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الثانية، عام ٢٠٠٠م، ص ٢٥٤ .

(٢) جمال الدين أبوبكر محمد حامد ، دور السياسة الضريبية في التوزيع القطاعى للإستثمارات في مصر ، رسالة دكتوراة ،كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، العام الجامعى ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، ص ٢٤٠ .

(٣) د. إيناس محمد الجعفراوى ،أهم محددات الإستثمار للصناعات التحويلية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، السنة ٢٧العدد ٨٢- نوفمبر ٢٠٢٠، ص١٦٧.

(٤) د. أحمد شرف الدين، اتجاهات السياسة الضريبية وأثرها على الاستثمار، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٠ أكتوبر عام ١٩٨٩م، ص ١٩.

(٥) سيد عطيتو محمد ، المعاملة الضريبية للمشروعات الإستثمارية في مصر ، مجلة التشريع المالى والضريبى ، العدد ٣٠٧ السنة الخامسة والأربعون يناير – فبراير ١٩٩٧ ، ص٨٠ .

كما وصلت الصادرات المصرية لألمانيا فى عام ٢٠١١ بمقدار ١,٤مليار يورو , وعن نوعية الصادرات المصرية لألمانيا تشمل مواد أولية من بترول وسلع زراعية والسلع كثيفة العمالة مثل المنسوجات والسلع كثيفة رأس المال مثل منتجات الصلب ، ولقد حرصت ألمانيا على التركيز على ثلاثة مجالات للتعاون الإنمائي مع مصر وهي رفع كفاءة استخدام الطاقة وتنمية مشروعات الطاقة الجديدة و المتجددة ومياه الشرب والصرف الصحي والتعليم والتدريب المهني وتقوم ألمانيا بتقديم مخصصات للتعاون المالي والفني مع مصر لعام ٢٠١٣ تبلغ قيمتها نحو ٣٥٤ مليون يورو وهي القيمة التي تعد من أعلى المبالغ المخصصة للتعاون التنموي بين مصر و ألمانيا وتم الاتفاق على توجيه هذه المخصصات للأنشطة الهامة والتي تأتي في مقدمتها مجالات خدمات مياه الشرب والصرف الصحي والري والكهرباء والطاقة وإدارة المخلفات الصلبة والتعليم والتدريب والتشغيل والتنمية المستدامة ووفقاً لبيانات وزارة الخارجية الألمانية وتتحمل ألمانيا ٢٥% من دعم الاتحاد الأوروبي للاقتصاد المصري ، والذي يبلغ خمسة مليارات يورو أو ما يعادل ٦,٧ مليارات دولار ، وتشكل ألمانيا الشريك التجاري الثالث لمصر بعد الامارات العربية المتحدة والسعودية والشركات الألمانية الموجودة في مصر ولقد نجحت من خلال المبادرة القومية للتوظيف في مارس ٢٠١٣ في توفير ٧ آلاف فرصة عمل جديدة للمصريين في تلك الشركات وترفع كفاءة هؤلاء العاملين عن طريق برامج تدريب منفذة من قبل الغرفة التجارية الألمانية المصرية [١].

والحقيقة أن ما يحتاجه المستثمرون قبل أي شيء هو البيئة الاقتصادية العادلة والثقة الراسخة في تطبيق القانون بصورة عادلة وإذا كان المستثمرين المصريين مترددون في الاستثمار في دولتهم على الرغم من أنه ينبغي عليهم أن يكونوا في الصدارة في ظل الظروف الحالية ليعطوا الثقة للمستثمرين الاجانب والقاعدة التي تحكم و توجه كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر هي

(١) د. صلاح زين الدين ، أثر العلاقات الدولية على الإستثمار فى الدول النامية ، مجلة الفكر القانونى والإقتصادى ، السنة الرابعة ٢٠١٣ عدد خاص بالمؤتمر العلمى السابع بعنوان "الأفاق القانونية والإقتصادية للإستثمار فى مصر بعد ثورة ٢٥يناير وفى ضوء الدستور الجديد فى الفترة من ٢٨:٢٩ إبريل ٢٠١٣، ص ٤٠٧ .

توقعات العوائد الثابتة على الاستثمار في الأجلين المتوسط والبعيد[١] ، وتعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الوسائل المرغوب فيها فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسريعها ، ولما كانت السياسة الاقتصادية فى مصر علقت الكثير من الآمال على تلك الاستثمارات كمدخل رئيسى للتنمية ، فقد قامت بسن الكثير من التشريعات ، واتخذت العديد من الإجراءات التى تمهد وتشجع استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ، ونتيجة لذلك أصدر المشرع المصرى عدة قوانين لحماية وتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية والمحلية فى مصر ، وقد كان أول هذه التشريعات هو القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ ، ثم صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ، ثم القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، ثم صدر القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الذى ألغى بقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧م [٢] ، وأخيرا قانون الاستثماررقم ٧٢لسنة ٢٠١٧ .

المطلب الثانى

سبل الحد من تأثير الأزمات الإقتصادية العالمية على المؤشرات الإقتصادية الريئيسة فى الإقتصاد المصرى

إتخذت الحكومة المصرية العديد من السياسات المالية والنقدية لمواجهة الأزمات الإقتصادية العالمية والتى أثرت على المؤشرات الإقتصادية الريئيسة فى الإقتصاد المصرى من (معدلات البطالة ، عجز الموازنة العامة ، وحجم الدين العام). وبمقدار ما اتصفت به هذه الأزمات الحديثة من عالمية وشمولية، فإن البحث عن مخرج منها يجب أن يكون على مستوى دولي وشامل يراعى فيه مصالح كافة الدول، فتدخل الدولة ضرورى في أوقات الأزمات لإحداث انتعاش في الأسواق من خلال حزم الإنقاذ ووضع مجموعة من الآليات تكون لها دور كبير في

(١) د. صلاح زين الدين ، الإقتصاد الدولى من المزايا النسبية فى عصر التكنولوجيا ،المرجع السابق ، ص ٤٠٦- ٤٠٧ .

(٢) د.عدنان غانم ، لبنى حسين صالح المسيبلى ، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى التنمية الاقتصادية فى الجمهورية اليمنية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ١٩ ، سنة ٢٠٠٣م ، ص ١٦٨-١٦٩.

إعادة التوازن إلى السوق وهذا ما نهجته الدولة المصرية للحد من تأثير الأزمات الإقتصادية العالمية على الإقتصاد القومى وذلك على النحو التالى :

أولا: دور الدولة المصرية فى الحد من تأثير الأزمات الإقتصادية العالمية على معدلات البطالة

تعد البطالة إحدى أهم المشكلات المستعصية التي تواجه صانعي القرار في كل بلدان العالم وفي البلدان النامية تحديداً، وارتفع معدل البطالة بالدول العربية ليبلغ نحو ١٤.٩% عام ٢٠١٦ وتكمن الخطورة ليس فقط في ارتفاع معدل البطالة بالدول العربية وإنما في كونه يتركز في الفئة العمرية للشباب فقد جاءت الدول العربية ضمن عشر مناطق جغرافية على مستوى العالم سجلت أعلى معدلات للبطالة الشباب لعام ٢٠١٦ وكانت الوحيدة التي بلغ فيها معدل بطالة الشباب ٣١% وهو ما يزيد عن ضعفي متوسط معدل بطالة الشباب على مستوى العالم[١]،

وسجلت معدلات البطالة بمصر معدلات مرتفعة خلال الربع الثانى من عام ٢٠١٩ حيث بلغت ٧.٩% ، حيث أن حجم قوة العمل وصل إلى ٢٨,٣مليون فرد ، والذى يشمل عدد المشتغلين والمتعطلين ٢,٢، مليون عاطل ٢٦,١، مليون مشتغل ، و٥٤,٥٨% معدل البطالة بين الذكور من إجمالى المتعطلين ، ٤٥,٥٢ % معدل البطالة بين الإناث ، ٥٢,١% من المتعطلين يحملون مؤهلات جامعية وما فوقها ، ١١,٩% نسبة العاطلين فى المدن ، ٨,٥% نسبة العاطلين فى الريف ويترتب على ذلك وجود شريحة كبيرة عاطلة من قوة العمل ليس لها دخل ولا تتمتع بالخدمات المالية والمصرفية لإنعدام الدخل [٢]، كما أن حجم منشآت الإقتصاد غير الرسمى فى مصر يصل لقرابة ٢ مليون منشأة وهو ما يمثل ٥٣% من إجمالى المنشآت الإقتصادية كما أن عدد العاملين فى هذا القطاع وصل إلى

---

(١) صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي الموحد ٢٠١٧"، التطورات الاقتصادية الدولية، الأمارات ٢٠١٧، ص ٢٠ – ص ٢٢.

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٠، مشار إليه فى : أحمد عبدالعليم العجمى ، دور جائحة كورنا في تعزيز الشمول المالى في مصر ، مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠٢١ ، العدد ٥٤٢، السنة المائة وأثنى عشرة ، القاهرة ، ص ٢٣.

نحو أربعة ملاين عامل وهو ما يعادل ٢٩,٣ من إجمالى العاملين فى المنشآت الإقتصادية وهؤلاء أيضا لايتمتعون بالخدمات المالية والمصرفية لعد كشف هويتهم [١] ، ولكن ظهور أنماط مختلفة من مقدمى الخدمات المالية تسمح بإمكانيات جديدة لغير المتعاملين مع البنوك مثل والخدمات التليفونية المالية المتعددة والتى إنتشرت بشكل واسع ، والمتعاملين مع الجمعيات التعاونية والأهلية ومكاتب البريد وشركات التأمين وغيرها من الخدمات المالية كل هذه التعاملات تتيح إدراجهم ضمن منظومة الشمول المالى. وبناء على ماسبق فإن منظومة الشمول المالى [٢] لها دور كبير فى الوصول إلى الفقراء والمتعطلين عن

---

(١) د.أحمد عبدالعليم العجمى ، دور جائحة كورنا في تعزيز الشمول المالى في مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٣- ٢٤.

(٢) الشمول المالى يتماشى مع السياسة العامة للدولة نحو التحول الرقمى بما يحقق التنمية المستدامة ورؤية مصر الإسترتيجية ٢٠٣٠، ويقصد بالشمول المالى السيطرة على المعاملات المالية البشرية بما يخدم سياسات التنمية المستدامة والتى من ضمن دعائمها الهامة تطوير النظام الضريبى وهى أداة هامة تستخدم في إصلاح الاقتصاد ككل ودعم البنية التحتية وتطوير السياسات الضريبية وزيادة حجم رأس المال المدخر ، كما يعرف الشمول المالى بأنه إتاحة الفرصة أمم كافة فئات المجتمع وبصفة خاصة محدودى الدخل لإدارة أمواهم ومدخراتهم بشكل آمن وذلك من خلال توفير الخدمات المالية والأدوات اللازمة بأسعار مناسبة بالإضافة إلى تجنب حالات التلاعب والغش والنصب وغيرها من الوسائل غير المشروعة ، إنظر د. سهى المغاورى ج هرى ، التكامل التشريعى والإصلاح الإقتصادى فى ضوء القانون رقد ١٨ لسنا ٢٠١٩ بشأن تنظيم إستخدام وسائل الدفع غير النقدى ، بحث مقدم إلى المؤتمر القانونى السنوى السادس للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع حول الإصلاح التشريعى والعدالة الناجزة الـ اهرة ٢ – ١٣ ديسمبر ٢٠٢٠ صر ٣٦' وأيضد على رمضان رمضان الخضرجى ، أثر الشمول المالى على المعاملات النقدية فى النظام المصرفى المصرى "دراسة تطبيقية على البنك الزراعى المصرى " ، بحث مقدم كأحد متطلبات الحصول على درجة الماجستير المهنى فى إدارة الأعمال تخصص (إدارة المصارف) ، كلية التجارة ، جامعة طنط ٢٠٢١' ، صر ٥ .

العمل لتحسين أحوالهم المعيشية وخاصة خلال فترة الأزمات العالمية، ولذلك تضمنت الإستراتيجية المصرية ٢٠٣٠ منظومة الشمول المالى من خلال مبدأ التنمية المستدامة الشاملة وتحسين مستوى معيشة الأفراد وعليه فقد قامت مصر بالعديد من المبادرات والإجراءات والتشريعات لتفعيل منظومة الشمول المالى ، وخلق فرص عمل ومحاربة الفقر وذلك من خلال مبادرة حياة كريمة ، وبرنامج تكافل وكرامة للفئات الأكثر فقرا ، وتوفير الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع وإطلاق مبادرة السداد الإلكترونى والتقليل من التعامل النقدى الورقى للحفاظ على صحة المتعاملين بالنقود وتمويل البنوك للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة وكل ذلك يساعد فى توفير فرص العمل ، وإنشاء المجلس القومى للمدفوعات بالقانون ٨٩ لسنة ٢٠١٧ لإستخدام وسائل الدفع الإلكترونى فى المعاملات المالية بين الأشخاص الإقتصادية سواء كانوا أفرادا أو مشروعات .

ولقد أحدثت الثورة التكنولوجية آثارا عميقة فى التحولات فى أنماط التوظيف حيث حدثت تغيرات فى التركيب المهنى والمهارى لقوة العمل حيث بدأ التقلص التدريجى لفئات العمالة الماهرة لصالح الفئات الفنية والمهنية الأكثر إلماما بأساليب تكنولوجيا المعلومات والإتصالات .[١]

وبدأت الشركات الغربية فى إستخدام الكفاءات والمهارات فى كثير من التخصصات دون أن تحتاج إلى نقلها من بلدانها الأصلية [٢]، ولقد ترتب على الأزمات العالمية غلق بعض الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأمر الذى ترتب عليه نقض فى الإنتاج ، وما يترتب على ذلك من اثار اقتصاديه و اجتماعيه سيئه سيؤدي خلال الاجل القصير الي ارتفاع مستويات الاسعار خاصه سلع و خدمات الاستهلاك المباشر و عليه فان استمرار الارتفاعات المتتاليه في الاسعار يوؤل في الاجل المتوسط و الطويل الي ارتفاع معدلات التضخم بنسب كبيرة هذا من جانب ، و

(١) أمل عبدالرازق إبراهيم ، إقتصاد أوروبا الموحدة وإقتصاد دول العالم العربى (اشكالية توازن جديد) رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٠٢.

(٢) د.علا الخواجة ، الآثار الإجتماعية للعولمة مع التطبيق على دول الخليج ، بحث منشور في ندوة العولمة والوطن العربى تحرير د. صلاح سالم زرنوفة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، قضايا التنمية ، العدد ٢٣ القاهرة ٢٠٠٢.

من جانب اخر يترتب على انخفاض الكمية المنتجة نتيجه تلك الاجراءات الاحترازيه المتطبقه لان هذه الاجراءات و ما الت اليه من نتايج من الطبيعي ان تؤدي الي انخفاض حجم المشتغلين وزيادة نسبة البطالة [١] ، ويستوجب ارتفاع معدلات البطالة قيام الدول العربية برفع معدلات النمو الاقتصادي والتركيز على النمو الموفر للتشغيل والنمو الاحتوائي وفي هذا السياق تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن الدول العربية بحاجة إلى توفير ٦٠ مليون فرصة عمل حتى عام ٢٠٢٠ للإبقاء على مستويات بطالة الشباب عند مستوياتها الحالية[٢].

ثانيا: دور الدولة المصرية فى الحد من تأثير الأزمات الإقتصادية العالمية على ميزان المدفوعات الوطنى

أثرت الأزمات الإقتصادية العالمية تأثيرا سلبيا على تحركات رؤوس الأموال حيث شهدت معاملات الاقتصاد المصرى مع العالم الخارجي خلال العام المالى ٢٠١٩ /٢٠٢٠ عجزاً كليا في ميزان المدفوعات بلغ نحو ٨،٦ مليار دولار، وشهد الحساب الجاري شبه استقرار في مستوى العجز خلال العام المالي ٢٠١٩ /٢٠٢٠ (الذي شهد النصف الثاني منه التداعيات السلبية لانتشار جائحة كورونا) ليصل إلى نحو ١١،٢ مليار دولار بارتفاع طفيف عن مستوى العجز المحقق خلال العام المالي٢٠١٨ / ٢٠١٩ الذي سجل نحو ١٠،٩ مليار دولار. وقد جاءت تلك النتيجة على خلاف التوقعات التي أجمعت على حدوث صدمة قوية لحساب المعاملات الجارية في أغلب دول العالم وليس في مصر فقط ، وهذا الأثر السلبى يعود إلى إجراءات الغلق وتعليق الأنشطة والذى ساهم فى ضمور تدفق السلع والخدمات بين دول العالم

([١]) يقدر معدل التضخم في السنه المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ١٣.٩% ، و قد سجل اعلي مستوي له خلال العشرين سنة الاخيرة في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بمعدل ٢٣.٥% تاليها السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بمعدل ٢٠.٩ % تاليها السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بمعدل ١٦.٢% انظر : الجهاز المركزي للتعبئه العامة و الاحصاء، النشرة الشهرية للارقام القياسية للاسعار المستهلكين اكتوبر ٢٠١٩ ، القاهرة ،اصدار نوفمبر ٢٠١٩ ، مشار إليه فى: د.محرم صالح الحداد ، د.ظريف توفيق جيد ، دور الدولة في معالجة التداعيات الإقتصادية لأزمة كورونا ،مرجع سابق ، ص ٢٠

([٢]) UNDP (2016), "Arab Human Development Report" (AITDR) Reterieved 14/6/2019, Edited by:
www.arabstates.undp.org/.../report/AHDR%20Reports.

وتوقفت سلاسل الإمداد العالمية المختلفة وكل ذلك أثر بالسلب على الإستثماربأشكاله المختلفة ، إلا أن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري غير البترولي وارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل قد ساهم في تخفيف حدة هذه الصدمة على الاقتصاد المصري[١]،وتشير بيانات قطاع الموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية ٢٠١٩ /٢٠٢٠ إلى انخفاض العجز الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي ليبلغ ٧,٩ ٪ مقابل ٨,٢ ٪ خلال السنة المالية السابقة. وكذلك تحقيق فائض أولى بلغت قيمته نحو ١٠٥,٦ مليار جنيه ، أو ما نسبته ١,٨ ٪ من الناتج المحلى الإجمالي مقابل فائض أولى بلغ نحو ١٠٣,١ مليار جنيه أو ما نسبته ٢,٠ ٪ من الناتج المحلى الإجمالي خلال السنة المالية السابقة، وهو ما يعكس أثر الإجراءات والإصلاحات الهيكلية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق، والسياسات الاستباقية لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا،ومما لا شك فيه أن الموازنة العامة للدولة بما تحويه من نفقات وإيرادات عامة تعد ترجمة للأوضاع الاقتصادية والسياسية في الدولة وتتأثر بالتالي بتلك الأوضاع، فكم من بلد فقد استقلاله السياسي أو تعرض لنشوب الثورات بسبب سوء السياسات المالية وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية، كما أن الموازنة العامة للدولة هى عمل سياسي لأن الحكومة تترجم سياستها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمالية عن طريق الاعتمادات التي تدرج في الموازنة العامة[٢] ، فيتضح من ذلك أهدافها ومدى قدرتها على تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستويات معيشة الأفراد، لما كان ذلك وكان النشاط الاقتصادي في الدولة ليس بمعزل عن الأحداث السياسية والاجتماعية والأمنية التي تمر بها تلك الدولة فإن الاضطرابات السياسية

---

(١) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ٢٠١٩ /٢٠٢٠ .

(2) HOJ J., GIASO V., NICOLEPPE N., et DANG T., Analyse empirique des facteurs d'économie politique influant sur les réformes structurelles dans L' OCDE, Revue économique de L'OCDE, Nº 42, 2006/1, 110.

والأمنية، بما تتركه من أثر على المؤسسات الاقتصادية وعلى الاستثمار، تعد عامل إضعاف للأداء الاقتصادي القومي، وبالتالي تؤثر سلبياً على معدلات النمو الاقتصادي[١].

كما ارتفعت نسبة الدين العام المحلى للناتج إلى ٨١,٥ ٪ فى نهاية يونيو ٢٠٢٠ ، مقابل ٨٠,٥ ٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٩ وارتفعت نسبة إجمالى الدين المحلى المستحق على الحكومة إلى ٧١,٥ ٪ مقابل ٧٠,١ [٢] .

ثالثا: أثر الإصلاحات الإقتصادية التى نهجتها السلطات المصرية على تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر

أدت الإصلاحات الإقتصادية التى نهجتها السلطات المصرية إلى تحسين وضع مصرمن حيث تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر بشهادة جميع المنظمات الإقتصادية الإقليمية والعالمية ومؤسسات التمويل التنموية حيث صرح بنك التنمية الأفريقى عن التقدم الإقتصادى الذى حققه الإقتصاد المصرى ومناخ الإستثمار في مصر وتصدها لقائمة الدول الأفريقية في جذب الإستثمار الأجنبى ، وذلك خلال التقرير الذى أصدره البنك في فبراير ٢٠١٩ عن النتائج التى حققها الإقتصاد المصرى تحت عنوان بناء شركات من أجل جعل مصر تنافسية ومستدامة [٣] .

كما أدت الإصلاحات الإقتصادية التى نهجتها السلطات المصرية إلى تحول مصر من مركز إقليمى للطاقة المتجددة أو الطاقة المستدامة [٤] وخاصة الطاقة الشمسية ، حيث تجاوزت طاقتها الإنتاجية للكهرباء خمس الطاقة الإجمالية المنتجة في القارة الأفريقية ،

([1]) LALIMET., Croissance économique et Instabilité politique en Haïti (1970-2008), Rapport de recherche, Université de Montréal, Juillet 2010, P, 13.

([٢]) تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، سلسلة الاونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمى،٢٠٢٠ ، ص ١٦.

[٣] د.ممدوح مرغنى محمد ، الإصلاحات الإقتصادية ودورها في جذب الإستثمار الأجنبى المباشر،مرجع سابق ، ص ٨٢.

[٤] الطاقة المتجددة أو الطاقة المستدامة هى عبارة عن الطاقة التى يتم الحصول عليها من الموارد الطبيعية والتى لا تتعرض للنفاذ .للتفصيل أنظر : هشام محمد عمارة ، أحمد عبدالعليم العجمى ،الطاقة المتجددة (الواقع ، التحديات، السياسات) ، مصر المعاصرة ، يناير ٢٠١٧ العدد ٥٢٥ ، السنة مائة وثمانية ، ص ٢٢ .

وإلى زيادة معدلات تدفقات الإستثمار الأجنبى من القطاع الصناعى [1]، كما تتمتع مصر بتوافر الطاقة الخضراء والتى تستخدم في العديد من القطاعات الصناعية والتى تساعد في التغلب على المشكلات التى تتولد نتيجة للتغيرات المناخية .

كما أن القرارات التى تم إتخاذها من قبل الدولة لحماية المجتمع من الفقر خلال السنوات ٢٠١٦-٢٠١٨ وخاصة سياسة تحرير سعر الصرف وسياسات ترشيد الدعم السلعى والنقدى كان لها دور هام فى فى زيادة معدلات النمو الإقتصادى لتصل إلى ٤.٦% خلال الفترة من ٢٠١٥- ٢٠١٨كما زادد الدعم النقدى للفرد بصورة شهرية على بطاقات التموين بنسبة بلغت نحو ١٤٠% وبقيمة بلغت نحو ٨٥ مليار جنيه من الموازنة العامة للدولة فى يونيو ٢٠١٧، كما زادت معدلات الدعم النقدى للفرد لمستحقى برنامج تكافل وكرامة نحو ٨.٢٥ مليار جنية من الموازنة العامة للدولة فى يونيو ٢٠١٧،والعمل على خفض معدلات البطالة خلال عامى ٢٠١٥، ٢٠١٨ حيث بلغت على الترتيب نحو ١٢.٨%،٩.٩% . كما أدت مساعدات برنامج تكافل وكرامة إلى خروج نحو ١٠% من المستفيدين من تحت دائرة الفقر [٢] ، ويتوقف الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة على عدة عوامل مرتبطة أساساً بممارسات الشركات متعددة الجنسيات وطبيعة نشاطها داخل الدولة المضيفة ويمكن توضيحها فيما يلي:-

- (١) شكل الدخول إلى السوق وحجم المشروع:- إن شكل الدخول إلى السوق يعد من أهم العوامل المؤثرة على قدرة الشركات متعددة الجنسيات على توليد فرص عمل بالدول المضيفة، فتوطن المؤسسات الأجنبية بهذه الدول يأخذ صوراً متعددة منها إقامة مؤسسات جديدة (تملك مطلق) أومشاريع مشتركة مع مؤسسات محلية أو شراء مشروعات قائمة (خاصة في إطار

[1] د.ممدوح مرغنى محمد ، الإصلاحات الإقتصادية ودورها في جذب الإستثمار الأجنبى المباشر،مرجع سابق ، ص ٨٢.

(٢) د.إيمان محمد عبداللطيف مصطفى ، العلاقة بين الفقر والنمو الإقتصادى بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة ١٩٩-٢٠٠، ٢٠١٧-٢٠١٨، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس – كلية التجارة ، أكتوبر ٢٠٢٠، ص٥٢٧، ص ٥٣٨-٥٣٩.

برامج الخصخصة والاندماج والاستحواذ) ولكل شكل من هذه الأشكال انعكاس مباشر على حجم التوظيف.

فالاستثمارات الجديدة أو المشاريع المشتركة تسمح بتوظيف عمالة أكبر (ماهرة وغير ماهرة) سواء في فترة الانجاز أو أثناء فترة الانتاج والتشغيل، أما عند شراء مشروعات قائمة فإن المالكين الجدد في أحسن الأحوال يحافظون على العمالة الموجودة دون زيادتها، كما يمكنهم أيضاً التخلي عن جزء من العمالة المحلية وهو ما يؤثر سلباً على رغبة الدول المضيفة في زيادة فرص العمل[١]. ولكن يجب أن تتوافر فى العمالة الدراية الكافية بالأساليب الفنية للمهنة حتى تزداد حصته من الإنتاجية حيث أن ضعف كفاءة أنشطة البحث العلمى وانخفاض مستوى مهارة العمالة وإنخفاض معدلات الأجور يؤثر سلبا على معدل الإنتاجية [٢]. كما أن حجم المشروع يؤثر بشكل مباشر على حجم التوظيف، فالمشروعات الكبيرة تستحوذ على حصة أكبر من السوق لأن طاقتها الانتاجية ستحتاج إلى تشغيل عمالة جديدة لتحقيق هذا الهدف أما المشروعات الصغيرة ذات الطاقة الانتاجية المحدودة فإنها إذا لم تكتفي بالعمالة المتوفرة لديها فإنها ستوظف عدداً محدوداً من العمالة الجديدة.

(٢) طريقة الانتاج المستخدمة والسوق المستهدف[٣]:- يؤثر نوع القطاع أوالصناعة التي سيستثمر فيها المستثمر الأجنبي على العمالة، فالقطاع أو الصناعة كثيفة عنصر العمل تساهم بشكل فعال في امتصاص اليد العاملة العاطلة وهي حال أغلب المشاريع في الدول النامية، والتي يقل فيها المكون الرأسمالي وترتفع فيها الحاجة إلى اليد العاملة على عكس المشروعات كثيفة رأس المال والتي يقل اعتمادها على عنصر العمل إلا الماهر منه.

)[1] (Sanjaya lall, "Employment and Foreign Investment ; Policy Options for Developing Countries", International Labour Review, Vol. (134), n (4 – 5), 1995, P522.

([٢]) د.ماجدة شلبى ، الإستثمار الأجنبى المباشر وأثره على النمو الإقتصادى دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصرى ، مجلة مصر المعاصرة ،العدد ٥١٠ السنة مائة وأربعة ، أبريل ، ٢٠١٣ ، ص ١١٢ .

([٣]) جمال بلخباط ، "جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي – دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، العام الدراسي ٢٠١٤، ٢٠١٥، ص ١١٦.

(٣) توطين الاستثمار: يتوقف اختيار الشركات الأجنبية للمكان الذي يتوطن فيه المشروع الاستثماري على ظروف سوق العمل ودور النقابات العمالية والقوانين التي تؤثر على سعر عنصر العمل ونوع النشاط الذي تمارسه هذه الشركات وما يتطلبه من مهارات معينة، وبالإضافة إلى فرص العمل المباشرة التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر فهو يؤدي إلى زيادة غير مباشرة في فرص التوظيف وهذا من خلال تحفيز النمو في مختلف مجالات الاقتصاد الأخرى بأشكال عدة منها دعم درجة الاعتماد المتبادل بين الشركات الأجنبية والمؤسسات المحلية[١] حيث تحتاج الشركات الأجنبية إلى خدمات مكملة يقوم بها موردون ومقاولون محليون بالدول المضيفة من أجل توفير المدخلات الضرورية للعملية الانتاجية كالمواد الخام أو السلع الوسيطة اللازمة لعمليات التصنيع.

(1) Sanjaya Lall, Op. Cit, P 524.

الخاتمة

تناولنا موضوع أثر الأزمات الإقتصادية العالمية على تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر (دراسة فى الفترة ٢٠١٣- ٢٠٢١) وتم تقسيم خطة الدراسة إلى ثلاثة مباحث ، عرضنا فى المبحث الأول عن ما هية الاستثمار الاجنبي المباشر ، وتم تقسيمه إلى مطلبين تحدثنا فى المطلب الأول المقصود بالاستثمار الاجنبي المباشر، وتناولنا فى المطلب الثانى الحديث عن الفرق بين الاستثمار الاجنبي المباشروغير المباشر ، ثم تناولنا فى المبحث الثانى انعكاسات أزمة كورونا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب المنطقة ، وتم تقسيمه إلى مطلبين تحدثنا فى المطلب الأول عن تدفقات الاستثمارات الأجنبي المباشر الواردة قبل أزمة كورونا الفترة من(٢٠١٣-٢٠١٨) ، ثم إستعرضنا فى المطلب الثانى أثر أزمة كورونا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأخيرا تناولنا المبحث الثالث بعنوان انعكاسات الأزمات الإقتصادية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الواردة إلى مصر ، وتم تقسيمه إلى مطلبين تحدثنا فى المطلب الأول عن أثر الأزمات الإقتصادية العالمية على تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشرالواردة إلى مصر ، وفى المطلب الثانى تحدثنا عن سبل الحد من تأثير الأزمات الإقتصادية العالمية على المؤشرات الإقتصادية الريئيسة فى الإقتصاد المصرى من معدلات البطالة ، عجز الموازنة العامة ، حجم الدين العام ، وغيرها من المؤشرات الإقتصادية الريئيسة .

وخلص الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وذلك على النحو التالى :

أولا : النتائج :

١- شهدت معظم الدول المتقدمة والنامية انخفاضاً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بسبب بسبب توقف خطوط الإنتاج حيث توقفت سلاسل الإمداد العالمية المختلفة نتيجة للأزمات الإقتصادية العالمية وهو ما أثر بالتبعية على نسبة الإنتاج الإجمالى العالمى، كما يعتبر عدم مشاركة القطاع الخاص من أسباب إنخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول .

٢- أصبحت سياسة الإستثمار الأجنبى المباشر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة فى معظم الدول النامية والمتقدمة حيث يساهم الإستثمار فى زيادة الدخل القومى وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الإستثمار يشكل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة ، كما يساهم الإستثمار فى دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الإستثمار يصاحبه إقامة الطرق والترع والجسور يساهم الإستثمار فى مكافحة البطالة ومحاربة الفقر ، كما يساعد مناخ الاستثمار المناسب فى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق زيادة الاستثمارات وتحسين مستويات الانتاجية وبالتالى يقلل من نسبة البطالة والفقر ، كما يساعد مناخ الاستثمار المناسب فى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق زيادة الاستثمارات وتحسين مستويات الانتاجية من خلال نقل التكنولوجيا بين المجتمعات المختلفة ، وتوظيف المدخرات المالية.

٣- إتبعت معظم دول العالم استراتيجية التباعد الإجتماعى للحد من إنتشار فيروس كورونا والتى ترتب عليها غلق الأنشطة الإنتاجية والخدمية ، وبالتبعية تباطؤ عجلة الإنتاج بداية من إنتاج المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية المختلفة وحتى وحدات إنتاج السلع النهائية وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على عمليات التبادل التجارى التى تشمل سلاسل التوريدات مرورا بتجارة الجملة وتجارة التجزئة وبالتبعية إنخفض الإنتاج المحلى نتيجة الإنخفاض في الطلب على السلع الإنتاجية بسبب توقف خطوط الإنتاج حيث توقفت سلاسل الإمداد العالمية المختلفة .

٤- تشكل الأزمات الإقتصادية العالمية عقبة أما المستثمرين حيث يشعر المستثمر بعدم الأمان في بيئة تتصف بالمخاطرة وبالتالى لن يخاطر بمدخراته المالية فى الإستثمار فى ظل هذه الأزمات وبالتبعية تتوقف الشركات الأجنبية عن الاستثمار، كما أن ضعف كفاءة أنشطة البحث العلمى وانخفاض مستوى مهارة العمالة وتدنى مستويات الأجور يؤثر سلبا على معدلات إنتاجية العامل، كما أن التدخل التشريعي المستمر وكثرة اللوائح وتعقدها عن طريق إصدار لوائح وتعليمات تنفيذية للفحص الضريبى وإلغاء تعليمات عقب صدور القانون، فضلا عن أن بعض التعليمات التنفيذية قد تكون غير شاملة لكل الأنشطة وكل ذلك يجعل المستثمر في حالة من عدم الاستقرار والتخوف من قرار الإدارة الضريبية ، لأن التشريعات الضريبية غير واضحة ومحددة هذه الفجوة الضريبية من

شأنها أن تجعل التشريع الضريبي في اتجاه والإدارة الضريبية في اتجاه آخر والمستثمرين في اتجاه ثالث، حيث إن عدم استقرار السياسات الضريبية ليس في صالح المستثمر، وذلك لأن سن التشريعات الضريبية وإلغائها بين وقت وآخر يسبب زعزعة واضطرابات للمستثمر وبالتالي يشعر بعدم الاستقرار ويتجه إلى تحويل استثماراته إلى دورٍ أخرى أكثر استقرارًا وأمانًا لرأسماله، وكل ذلك يعود على الاقتصاد القومي بالسلب.

٥- الإستثمار فى الأنشطة الإنتاجية والخدمية المختلفة من أهم أسباب تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال إستخدام الأساليب الحديثة فى الإنتاج .

٦- زادت فى السنوات الأخيرة إنتاجية القطاع الزراعى فى مصر نتيجة لإستخدام أساليب الإنناج الحديثة فى الزراعة وهو ما أدى إلى تعظيم الاستفادة من فرص الانتاج الزراعى باستخدام التكنولوجيا المتطورة التى تكفل رفع انتاجية هذا القطاع .

٧- من أهم العوامل التى تحقق الأمان للمستثمروبالتالى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر توفير بيئة تشريعية مستقرة وواضحة تتمثل فى قوانين تشجيع الاستثمار وتسهل الاجراءات المطلوبة لمراحل العملية الاستثمارية وخلق كوادر مهنية وفنية قادرة على الترويج لمنتجات المشروعات الإستثمارية.

٨- من أهم العوامل التى تؤدى إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلق كوادر مهنية وفنية قادرة على الترويج لمنتجات المشروعات الإستثمارية.

ثانيا التوصيات :

للخروج من الأزمات الإقتصادية العالمية وزيادة تدفقات الاستثمارالأجنبى المباشر يتعين على الدول وضع عدد من السياسات والإجراءات وذلك على النحو التالى :

١- بذل المزيد من الجهود للحد من مخاطر الاستثمار، واستخدام التقنية العالية فى الانتاج عن طريق بذل المذيد من المجهودات لتوفير المناخ الاستثمارى الكفيل لجذب

الإستثمار الأجنبى المباشر وتسهيل حركة الاستثمار ،وتبادل الخبرات وفتح المجالات الإستثمارية والتوسع فى مجالات العمل ، وانتقال اصحاب الاعمال بين الدول بالتعاون مع حكومات الدول، كما يجب مساندة الحكومة للقطاع الخاص لدعم بقائه في السوق من خلال تقرير حوافز للمستثمرين ومنها الحوافز الضريبية حيث تعد الأخيرة إحدى أدوات السياسة الضريبية التي تساعد على قيام مشروعات تنموية ذات أصول رأسمالية كبيرة وطويلة الأمد، ولذلك يجب على الدول النامية أن تحسن اختيار الحوافز الضريبية التي تتلاءم وإستراتيجيتها في التنمية الاقتصادية .

٢- حث الدول على منح حوافز للمستثمرين خلال فترة الأزمات ، وتوفير مناخ جاذب للاستثمار يكفل تحقيق الاستغلال الامثل للموارد على ان يتم التخطيط لتنويع الاستثمارات التى تسهم فى استيعاب نسب اعلى من العمالة ، ويساعد هذا المناخ فى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق زيادة الاستثمارات وتحسين مستويات الانتاجية ، و تكثيف الجانب الرقابى لتعزيز الثقة فى البيئة الاستثمارية ، وضرورة محاربة الفساد وسوء الادارة من خلال وكالات التصنيف الإئتمانى ودورها فى الرقابة على المؤسسات ، والاهتمام بنوعية السلع المنتجة والأخذ بالوسائل التكنولوجية الحديثة في تطوير الاقتصاد ، حيث أن التنمية المستدامة تنهض على مقومات خمسة هي المقوم البيئي والمقوم الاقتصادي والمقوم الاجتماعي والمقوم المؤسسي ، والمقوم التكنولوجي.

٣- يجب الإهتمام بسلاسل الإمداد العالمية والإهتمام بالبنية التحتية وذلك عن طريق تصحيح الإختلالات الهيكلية من خلال إصلاح الطرق والسكك الحديدية والمطارات لتسهيل نقل السلع والأشخاص ، كما يجب على حكومات الدول والمجتمع الدولى الإهتمام بتطوير وسائل النقل والشحن وتحرير التجارة من القيود المالية ، والاستفادة من تجارب بعض الدول فى الاهتمام بترويج الاستثمارات ، سواء بالتعاون مع المنظمات الدولية التى لها دور فى هذا المجال أو بإنشاء مكاتب خارجية للترويج للاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية ، ويتطلب ذلك ضرورة خلق قاعدة بيانات فعلية وشاملة عن فرص الاستثمار فى مصر لمواكبة التحول الرقمى .

٤- يجب على حكومات الدول الإهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وانشاء مراكز تنمية ريادة الاعمال والابتكار بمشاركة رئيسية من القطاع الخاص والعمل على تطوير قاعدة بيانات فعلية تشمل توزيع الاستثمار الأجنبى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، والاستثمارات الجديدة ، وكل ذلك يساهم فى الحد من البطالة والفقر ، كما يجب مساندة الدولة للمشروعات الخاصة والقطاع الخاص ، حيث أن التزايد في أعداد العاطلين بسبب قلة الطلب يذيد من معدلات البطالة، حيث أن قلة الطلب تدفع المشروعات على تخفيض إنتاجها في محاولة لتثبيت الأسعار مما يضطرها إلى التخلي عن العمالة، وهنا يبرز الدور الهام للدولة في مساندة المشروعات الخاصة وذلك بعدد من الإجراءات، التي تهدف إلى التقليل من مدفوعات القطاع الخاص ويزيد في الهامش الربحي مما يدفعها إلى معاودة التفكير في عدم التخلي عن العمالة لديها ، ويتم ذلك عن طريق تخفيض الضرائب، وتشجيع الصادرات بخفض الجمارك على سلعها المصدرة للخارج، مما يزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، ومنح الإعانات والمساعدات للمشروعات المتعثرة والتي يجب أن تمنح بشكل تصاعدي مع زيادة الإنتاج ، كما يجب على الدولة أن تتدخل بما لها من خبرة في المجال الاقتصادي بتقديم الاستشارات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لاتباع أساليب مدروسة لكيفية إدارة النشاط في ظل هذه الأزمات ودعمها المعنوي الدائم، وتشجيعها على استمرارها في الإنتاج، كما يمكن منح تلك المشروعات قروض مؤجلة السداد تساعد المشروع على تخطي فترة العسرة المالية ، كما يجب على الدولة تشجيع المنتج الوطني وزيادة الوعي القومي بأهمية شراء تلك المنتجات الوطنية.

٥- يجب على الدول أن تعمل على زيادة فرص العمل من خلال الإهتمام بالإستثمار فى الأنشطة الإنتاجية والخدمية المختلفة ، حيث يساهم ذلك فى تشغيل العمالة العاطلة، وذلك عن طريق البدء في مشروعات كثيفة العمالة مثل الأنشطة الحرفية واليدوية والزراعية ، بل أن الدولة يمكنها أن تستغل زيادة البطالة في إعادة توجيه سوق العمالة إلى قطاعات قد أحجم عنها على الرغم من أهميتها الكبيرة للاقتصاد القومي، كما يجب

على حكومات الدول أن تنشىء صناديق خاصة للأزمات، تمول من الزيادة في دخول الدول، على أن ترد إليها عند الأزمات، لعلاج تداعيات الأزمات والمشاكل الاقتصادية.

٦- تشجيع الإستثمار في الريف للمساهمة في التنمية الريفية وذلك من خلال منح إمتيازات ضريبية للمشروعات القائمة فى هذه المناطق الريفية ، كما يجب معالجة الاختلالات الهيكلية سواء فى مجال الزراعة أو الإسكان أو رصف الطرق والسكك الحديدية حتى نمهد للمرحلة التالية وهى مرحلة النمو، كما يجب على حكومات الدول توفير الإعتمادات المالية من قبل الحكومة لسداد المتأخرات المالية المستحقة لشركات المقاولات والتوريدات المنفذة للإستثمارات الحكومية القائمة كما يجب على الدولة تشجيع مشاركة رجال الأعمال للعمل على التوسع في المشروعات الإستثمارية القائمة أوإنشاء مشروعات إستثمارية جديدة وذلك عن طريق منح هذه المشروعات حوافز ضريبية وتدريب العمالة بصورة جيدة وذلك للخروج بمنتج عال الجودة يساهم فى زيادة الصادرات وبالتالى تصبح قيمة المتحصلات أكبر من قيمة المدفوعات وهذا من شأنه أن يحدث فائضا فى ميزان المدفوعات و يؤثرفى النهاية بالإجاب على الإقتصاد القومى، كما أنه يؤدى إلي خفض نسبة البطالة و التضخم.

٧- يجب ان تتسم القوانين المنظمة للاستثمار بالوضوح من حيث تحديد حقوق والتزامات المستثمر الأجنبى ، وتسهيل الاجراءات المطلوبة لمراحل العملية الاستثمارية وتقديم المزايا التي يمكن للمستثمر الحصول عليها والبعد عن الإجراءات الإدارية والبيروقراطية المعقدة التى تطرد المستثمر الأجنبى وتشعره بالخوف من إستثمار أمواله .

٨- يجب على حكومات الدول تأسيس شركات متخصصة فى التسويق الدولى للمشروعات الإستثمارية وإنشاء مراكز لتدريب العاملين فى هذه الشركات لخلق كوادر مهنية وفنية قادرة على الترويج لمنتجات هذه المشروعات الإستثمارية و توافر المعلومات الكافية للمستثمر عن السوق المحلية .

قائمة المراجع

اولا : المراجع العربية

١. د.احمد عبد الصبور الدلجاوى ، حوافز وضمانات الاستثمار الاجنبى المباشر فى دولة الامارات العربية المتحدة، دراسة مقارنة ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ، المجلد ١٦ ، العدد ٢ ، ديسمبر ٢٠١٩ .

٢. د.أحمد عبدالعليم العجمى ، دور جائحة كورنا في تعزيز الشمول المالى في مصر ، مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠٢١ ، العدد ٥٤٢، السنة المائة وأثنى عشرة ، القاهرة.

٣. د.احمد محمد جاسم ، اثر التوزيع الاقتصادي فى تحسين المناخ العام الاستثمارى فى العراق للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٤م ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، المجلد الثالث ، العدد ٢ ، ٢٠١٧م يونيو.

٤. د.اشرف السيد حامد قبال ، الاستثمار الاجنبي المباشر ،دراسة تحليلية لاهم ملامحه و اتجاهاته فى الاقتصاد العالمي ، الطبعة الاولي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص ٢٨ .

٥. د.إيمان عطية ناصف ،دور التطور التكنولوجى فى دعم التنمية الصناعية ، مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠١٩، العدد ٥٣٤، السنة مائة وعشرة .

٦. د.إيمان محمد عبداللطيف مصطفى ، العلاقة بين الفقر والنمو الإقتصادى بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة ١٩٩-٢٠٠، ٢٠١٧-٢٠١٨، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس – كلية التجارة ، أكتوبر ٢٠٢٠.

٧. د.إيناس محمد الجعفراوى ،أهم محددات الإستثمار للصناعات التحويلية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨)، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، السنة ٢٧العدد ٨٢- نوفمبر ٢٠٢٠.

٨. **د.جميل سالم العريقى، العوامل البيئية وأثرها على الصادرات العربية غير النفطية ، بالتطبيق على اليمن – مصر – الأردن ، للفترة من (٢٠٠٩- ٢٠١٧) بحث منشور بمجلة بحوث إقتصادية عربية ، مجلة علمية فصلية تصدر عن الجميعة العربية للبحوث الإقتصادية، السنة ٢٨، العدد ٨٤-سبتمبر/أيلول٢٠٢١ .**

٩. د.حازم صلاح الدين عبدالله ، الضمانات التشريعية للإستثمار الأجنبى المباشر ضد المخاطر غير التجارية في الوطن العربى ، مجلة الحقوق ، جامعة الكويت العدد الثالث ، السنة ٤١، ٢٠١٧م.

١٠. د.حسان خضر ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، تعاريف وقضايا ، مجلة جسر التقنية ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية فى الاقطار العربية ، تصدر عن المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ٢٠٠٤.

١١. د.حسين عبد المطلب الاسرج ، الاستثمار الاجنبي المباشر فى الدول العربية , الواقع و الطموحات ، مجلة شؤون اجتماعية ، تصدر عن جمعية الاجتماعيين ، الامارات العربية المتحدة ، العدد ٩٣ ، ٢٠٠٦ .

١٢. د.خلف مهدى السيد ،التطور التشريعى وأثره على جذب الإستثمار فى مصر ، بحث مقدم للمؤتمر القانونى السنوى السادس للجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع حول الإصلاح التشريعى والعدالة الناجزة ، فى الفترة من ١٢-١٣ ديسمبر ٢٠٢٠ .

١٣. د.دينا احمد عمر ، اثر الصادرات على تدفق الاستثمارات الاجنبي المباشر فى دول عربية مختارة ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد ٨٦ ، المجلد ٢٩ ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٧ .

١٤. د.زينب محمد عبد السلام ، الشركات متعددة الجنسية ومعايير السيادة للدول وفق القانون الدولي ، الطبعة الاولي ، المركز القومي للاصدرات القانونية ، ٢٠١٤ .

١٥. د.سرمد كوكب الجميل ،الاستثمار الاجنبي المباشر فى الدول العربية ، التحديات و الخيارات ، مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٣ .

١٦. د.سهى المغاورى جوهرى ، التكامل التشريعى والإصلاح الإقتصادى فى ضوء القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم إستخدام وسائل الدفع غير النقدى ، بحث مقدم إلى المؤتمر القانونى السنوى السادس للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع حول الإصلاح التشريعى والعدالة الناجزة القاهرة ١٢-١٣ ديسمبر ٢٠٢٠

١٧. د.صفوت عبدالسلام عوض الله ، نظرية إنتقادية للسياسة التشريعية المصرية في مجال الإستثمار ونقل التكنولوجيا ، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية ، جامعة عين شمس ،٢٠٠٢م.

١٨. د.صلاح زين الدين ، أثر العلاقات الدولية على الإستثمار فى الدول النامية ، مجلة الفكر القانونى والإقتصادى ، السنة الرابعة ٢٠١٣ عدد خاص بالمؤتمر العلمى السابع بعنوان "الأفاق القانونية والإقتصادية للإستثمار فى مصر بعد ثورة ٢٥يناير وفى ضوء الدستور الجديد فى الفترة من ٢٨:٢٩ إبريل ٢٠١٣.

١٩. د.صلاح كريم عبد الحسن ، هناء قاسم السامراني ، حلقة نقاشية حول الاستثمارات الاجنبية و الاخطار ، بيت الحكمة ، بغداد ١٩٩٨

٢٠. د.عباس جبار الشرع ، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي ، دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، كلية الادارة و الاقتصاد ، العدد ١٧ ، كانون الثاني ٢٠٠٦.

٢١. د.عبد العزيز عبد الله الغريري ، مقال بعنوان (الازدهار الاقتصادى فى قطر ... قصة نجاح وتطور مستمر) ،صحيفة العرب ، ٢٤ مايو ٢٠١٤م .

٢٢. د.عبدالله نوار شعت ، الجهود الدولية فى الحد من انتشار السلاح النووى وتعزيز إقتصاديات الطاقة النووية ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٨.

٢٣. د.عدنان غانم ، لبنى حسين صالح المسيبلى ، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى التنمية الاقتصادية فى الجمهورية اليمنية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ١٩ ، سنة ٢٠٠٣م.

٢٤. د.علا الخواجة ، الآثار الإجتماعية للعولمة مع التطبيق على دول الخليج ، بحث منشور في ندوة العولمة والوطن العربى تحرير د. صلاح سالم زرنوفة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، قضايا التنمية ، العدد ٢٣ القاهرة ٢٠٠٢.

٢٥. د.على رمضان رمضان الخضرجى ، أثر الشمول المالى على المعاملات النقدية فى النظام المصرفى المصرى "دراسة تطبيقية على البنك الزراعى المصرى " ، بحث مقدم كأحد متطلبات الحصول على درجة الماجستير المهنى فى إدارة الأعمال تخصص (إدارة المصارف) ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ٢٠٢١.

٢٦. د.عمر هاشم محمد صدقة ، ضمانات الاستثمارات الاجنبية فى القانون الدولي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨ .

٢٧. القاضى / كريم محمود جودة على ، أثر الإصلاحات التشريعية على قوانين الإستثمار ، بحث مقدم للمؤتمر القانونى السنوى السادس للجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع حول الإصلاح التشريعى والعدالة الناجزة ، فى الفترة من ١٢-١٣ ديسمبر ٢٠٢٠.

٢٨. د. ماجدة شلبى ، الإستثمار الأجنبى المباشر وأثره على النمو الإقتصادى دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصرى ، مجلة مصر المعاصرة ،العدد ٥١٠ السنة مائة وأربعة ، أبريل ، ٢٠١٣ .

٢٩. د.مبطوش العجلة ،واقع وأفاق الإستثمار الأجنبى المباشر فى دول المغرب العربى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١) ، مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠١٣، العدد ٥١٠، السنة مائة وأربعة.

٣٠. د.محرم صالح الحداد ، دور الدولة فى معالجة التداعيات الإقتصادية لأزمة كورونا ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، السنة ٢٧العدد ٨٢ نوفمبر ٢٠٢٠.

٣١. د.محمد على سويلم ، شرح قانون الاستثماررقم ٧٢لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية فى ضوء الفقه والقضاء دراسة مقارنة ، طبعة أولى ، المصرية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨م.

٣٢. د.محمد على سويلم ، شرح قانون الاستثماررقم ٧٢لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية فى ضوء الفقه والقضاء دراسة مقارنة .

٣٣. د.موفق احمد ، د.حلا سامي خضير ، الاستثمار الاجنبي واثرة فى البيئة الاقتصادية ، نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي ، مجلة الادارة و الاقتصاد ، جامعة الموصل ، العدد ثمانون ، ٢٠١٠.

٣٤. د. نزية عبد المقصود مبروك ، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، الطبعة الاولي ، ٢٠٠٧

٣٥. د. نسيم حسن أبو جامع، "أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الاستفادة منها فلسطينياً"، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول – يناير ٢٠١٣.

٣٦. د. هشام محمد عمارة ، أحمد عبدالعليم العجمى ،الطاقة المتجددة (الواقع ، التحديات، السياسات) ، مصر المعاصرة ، يناير ٢٠١٧ العدد ٥٢٥ ، السنة مائة وثمانية .

ثانيا : الرسائل العلمية

١. أمل عبدالرازق إبراهيم ، إقتصاد أوروبا الموحدة وإقتصاد دول العالم العربى (اشكالية توازن جديد) رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، ٢٠٠٤.

٢. بيوض محمد العيد ، تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة فى اقتصاديات المغاربية ، دراسة مقارنة تونس ، الجزائر ، المغرب ، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، ٢٠١١.

٣. جمال الدين أبوبكر محمد حامد ، دور السياسة الضريبية في التوزيع القطاعى للإستثمارات في مصر ، رسالة دكتوراة ،كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، العام الجامعى ٢٠٠٨/٢٠٠٩م .

٤. جمال بلخباط ، "جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي – دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، العام الدراسي ٢٠١٤، ٢٠١٥.

٥. جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العام الدراسي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣.

٦. محمد الكلاوي ، سياسة الاستثمار فى الجزائر وخدمات التنمية ، رسالة دكتوراة ، منتديات الوزير ، ٢٠٠٨ .

٧. فيصل حبيب حافظ ، دور الاستثمار المباشر فى تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، العام الدراسى ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ .

٨. ممدوح مرغنى محمد ، الإصلاحات الإقتصادية ودورها فى جذب الإستثمار الأجنبى المباشر ، حالة مصر، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، ٢٠٢١.

٩- هانم محمود فهيم ، أثر الإستثمار الأجنبى المباشرعلى ميزان المدفوعات خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠حتى ٢٠١٤/٢٠١٣، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية جامعة الدول العربية ، ٢٠١٥ .

ثالثا : المراجع الأجنبية

1- Doing business 2019, world bank group: www.worldbank.org/content/olam/doingbusiness/mediaannual-report/english/qb2019-report-weh-rersion-pdf

2- HOJ J., GIASO V., NICOLEPPE N., et DANG T., Analyse empirique des facteurs d'économie politique influant sur les réformes structurelles dans L' OCDE, Revue économique de L'OCDE, Nº 42, 2006/1, 110.

3- LALIMET., Croissance économique et Instabilité politique en Haïti (1970-2008), Rapport de recherche, Université de Montréal, Juillet 2010.

4- Nation Unies- Commission économique pour L'Afrique, La situation économique en Egypte dans le contexte d'instabilité politique et d'une transition Risquée, Août 2013.

5- Petter Hess and Clark Ross : economic development – theories , evidence and policies the drgden press , 1997

6- Sanjaya lall, "Employment and Foreign Investment ; Policy Options for Developing Countries", International Labour Review, Vol. (134), n (4 – 5), 1995, P522.

7- UNCTAD, World Investment Report 2016, New York, Geneve 2016.

8- UNCTAD, World Inventment Report 2019 New York, Geneve, 2019.

9- UNCTAD, World Investment Report 2013, New yprk and Geneva, 2013.

10- UNCTAD, World Invest Ment Report 2014, New York, Geneve 2014.

11- Unctad , world investment report , 1995 , new york

12- Jean Louis mucchieli , multinationals et mondialisation , edition du seail, mai 1998, paris

13- UNDP (2016), "Arab Human Development Report" (AITDR) Reterieved 14/6/2019, Edited

14- www.arabstates.undp.org/…/report/AHDR%20Reports.